الفكر الاقتصادى الغربى فى النمو نظرية انتقادية من العالم الإسلامى

د سعيد الخضرى

المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – كلية التجارة – جامعة عين شمس – العدد الثانى - 1989

٢٩٦

المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة

العدد الثاني - ١٩٨٩

كلية التجارة - جامعة عين شمس

الفكر الاقتصادى الغربى فى النمو نظرية انتقادية

من العالم الاسلامى

دكتور/ سعيد الخضرى

ملخص البحث

أصبح تدهور إقتصاديات العالم العربى والاسلامى حقيقة مستمرة لا تخفى على أحد ، وهو ما يصوره التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٧ وتقارير السنوات الاخرى السابقة . وليس هناك قاسما مشتركا وحيدا بين دول العالم العربى والاسلامى الا الاخذ بالنظرية الاقتصادية الغربية فى النمو كمنهج للتعليم وأداة لادارة الموارد فى هذه الدول . وهذه النظرية فرضها الاستعمار واضطر للرحيل وتركها لتقوم بنفس الدور الذى وجد لانجازه كمستعمر فى هذه البلدان . وهذه النظرية اذا كانت قد نجحت فى بناء النمو فى دول أوربا الغربية والولايات المتحدة ، فذلك لأنها من نتاج تفاعل فكرى وواقعى لدول شعوب أوربا الغربية وأصبحت تشكل أحد المكونات الحضارية للفرد والدولة . أما بالنسبة للمجتمعات الاسلامية فانها تتناقض فى مكوناتها الفكرية والفلسفية وفى أسلوب ادارتها لعملية الانتاج الاجتماعى مع المكونات الفكرية والفلسفية وأسلوب حياة المسلم بشكل عام بما فيه مساهمته فى عملية الانتاج الاجتماعى . هذا التناقض إنما يؤدى الى الصراع الدفين بين الفرد والمجتمع وبينه وبين بقية الافراد المحيطين به مما يحرم الغالبية الساحقة من المسلمين فى هذه الدول الابداع على كافة مستويات العمل الاجتماعى ومن ثم الفشل فى ادارة موارده الاقتصادية وفى حمايتها من الاستنزاف .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

مازالت دول وشعوب العالم العربى والاسلامى غنيها وفقيرها حتى الآن تصنف علميا داخل مجموعة دول وشعوب العالم المتخلف ، ورغم الجهود التى تبذلها قيادات وحكومات هذه الدول من أجل رفاهية شعوبها فان الاوضاع الاقتصادية لهذه الدول تتدهور عاما بعد عام بشكل ملاحظ للمتخصصين والعامة وهو ما يصوره التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٧ والذى لم يحوى بين دفتيه ظاهرة إيجابية واحدة بالنسبة لأى من البلدان العربية. وهو ما يطرح بطبيعة الحال تساؤلا عن أسباب هذه الظاهرة المستمرة والمتفاقمة ، أو تساؤلا عن أهم هذه الاسباب جميعا .

وإنه لمن المنطق أن يشكل هذا السبب قاسما مشتركا بين هذه الدول جميعا إذ أن النتائج التى وصلت اليها جميعا واحدة وهى التخلف والتبعية رغم إختلاف المقومات الاقتصادية الفردية لكل دولة ، فمنها وفير العمل المتعلم والمدرب مثل مصر ، ومنها وفير الموارد الطبيعية مثل السودان، ومنها وفير رأس المال مثل دول مجلس التعاون الخليجى ، ومنها ما يجمع بين كل ذلك جميعا كالجزائر . ولعله لا يوجد بين هذه الدول قاسما مشتركا وحيدا الا وجود النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو لتحتل أهم المواقع الفكرية والتعليمية والتطبيقية فى هذه الدول . تلك النظرية التى أدخلها الاستعمار الى هذه البلدان مع دخوله ، وأدار على أساس قواعدها الفكرية والفلسفية عملية الانتاج الاجتماعى ، وأستخدم أدواتها الاقتصادية وآلياتها فى إحكام تبعية إقتصاديات هذه الدول الى دول الاستعمار ، فإستنزف مواردها وقواها من خلال هذه الادوات والآليات وأهمها نمط تقسيم العمل الدولى وإرتباط العملات والتبعية الفكرية من خلال الاقناع بصحة هذه النظرية وأنها أفضل ما وصل اليه التطور الانسانى جميعا .

وهذه النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو التى فرضها الاستعمار بوجوده لم تخرج معه عند خروجه ، ولكنها إستمرت لتحافظ على ما أحدثت بدخولها

لأول مرة ، حيث تحافظ على الاختلال الكلى والجزئى اتوازن إقتصاديات هـذه الدول ،ذلك أن إختلالها إنما هو شرط توازن إقتصاديات الدول المستعمرة السابقة مصدرة هذه النظرية ، كما تحافظ على تقسيم العمل الدولى الـذى فرض سابقا ليستمر إداة لمزيد من إستنزاف هذه المجتمعات بالاضافة الـى الوسائل الاخرى سواء القديم منها مثل الارتباطات النقدية أو الحديث منها مثل الاستعمار التكنولوجى .

لقد كان من المنطقى أن تلفظ كل هذه المجتمعات هذه النظرية بعد التخلص من الاستعمار ، ولكن كيف ذلك وهذه النظرية إنما تشكل الاساس الفكرى للغالبية الساحقة من المفكرين والعلماء والباحثين الاقتصاديين فـى هذه المجتمعات ، فليس هناك لغة للتعليم الاقتصادى الا بها ، وهى أيضا تشكل واقعا حقيقيا شاملا ، إذ تم على أساسها ترتيب المصالح والانشطة ومكونات عملية الانتاج الاجتماعى فى المجتمع جميعا ، بل إنها تشكل جانبا كبيرا من أسلوب الحياة فكرا وعملا فى هذه المجتمعات . الا أنها رغم ذلك الاستقرار الظاهرى طويل الامد فانها مرفوضة وجدانيا وعقليا من الغالبية الساحقة من أفراد هذه المجتمعات لأنها تتناقض فى قواعدها الفلسفية وأسلوب إدارتها لعملية الانتاج الاجتماعى مع القواعد المنهجية والفلسفية الاسلامية التى تحكم توجهات المسلمين وسلوكياتهم فى الحياة بشكل عام وليس فى المشاركة فـى عملية الانتاج الاجتماعى فقط . وهو ما يجعل الانسان المسلم فى هـذه المجتمعات إنما يفكر ويعمل وينتج ويستهلك من خلال نقيضين أولهما واقـع ترتيب المصالح والنشاط الاقتصادى تبعا للادوات الفكرية والاقتصادية للنظرية الاقتصادية الغربية فى النمو ، والثانى هو المكونات الفكرية والفلسفية التى يؤمن بها من عقيدته الاسلامية . وتكون محصلة هذا التناقض العقلى والوجدانـى لدى الانسان المسلم هى أن تعيش هذه المجتمعات صراعا دفينا مستمرا بيـن الفرد والمجتمع والفرد والفرد ينتهى به الى الاغتراب عن المجتمع وعن الافـراد المحيطين به والمشاركين معه فى عملية الانتاج الاجتماعى ، وهو ما يحـرم الغالبية الساحقة من أفراد هذه المجتمعات من الابداع على كافة مستويـات

العمل الاجتماعى .

إن ما سوف نبرزه فى هذا البحث هو تحديد مفهوم هذه النظرية وكيف أنها غير مناسبة للظروف التاريخية التى تمر بها هذه المجتمعات ، فهى فى حاجة اكثر الى نظرية فى التنمية وليست فى النمو ، كما سوف نبرز لماذا نجحت فى تحقيق النمو المطرد فى الدول التى أفرزتها دول أوربا الغربية والولايات المتحدة ، وكيف أنها عاجزة عن تحقيق ذلك فى العالم العربى والاسلامى لتناقضها مع المقومات الفكرية والفلسفية النابعة من الشريعة الاسلامية التى يؤمن بها الغالبية الساحقة من أفراد هذه المجتمعات .

أولا : الفكر الاقتصادى الغربى فى النمو .

النمو يعنى فى اللغة العربية زيادة الشئ وكثرته (١) ، وهو ما يعنى أن النمو هو زيادة الشئ مع إحتفاظه بخواصه الاصلية دون تغيير . وينصرف النمو فى علم الاقتصاد (Growth) الى الزيادة فى القدرات الانتاجية للمجتمع والتى تنعكس فى زيادة الدخل القومى ، وهذه الزيادة قد تتم بطريقة عشوائية وعفوية وليس بتدبير إرادة فاعلة واعية تدفع بالمتغيرات الاقتصادية نحو مسارات معينة لتؤدى الى نتائج غير محددة منها النمو الاقتصادى . بل إن القوى والتغيرات العشوائية قد تؤدى الى هذا النمو ، فالزيادة الطبيعية فى حجم السكان تؤدى فى الغالب الاعم الى هذا النمو ، حيث يزداد حجم القوى العاملة التى تندفع بوعى أو بدون وعى سعيا لاشباع حاجاتها الى استغلال مزيد من الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع والتى لم تكن مستغلة من قبل بما يؤدى الى تحقيق مزيد من النمو الاقتصادى ، ويستوى فى ذلك استغلال موارد جيدة وذات إنتاجية عالية أو موارد أقل جودة ومن ثم أقل انتاجية . والمثال التقليدى لذلك هو نمو السكان فى مجتمع زراعى لم يصل حجم السكان به الى الحجم الامثل المكافئ لاستغلال كافة الارض الزراعية الصالحة للزراعة ، ومن ثم فان زيادة السكان بانطلاقها الى استغلال مزيد من الارض الزراعية يؤدى الى زيادة النمو . وحتى عندما تضيق الارض الصالحة للزراعة وتضطر القوى العاملة الجديدة لاستغلال أرض أقل جودة فان النمو يتحقق أيضا . وكذلك يتحقق النمو أيضا اذا ما استطاعت هذه العمالة الجديدة أن تنصرف الى استغلال جهودها فى الانتاج الحرفى أو الصناعى البسيط أو الانتاج الصناعى الموسع إذا ما توافر رأس المال الذى يمكن إستثماره فى هذا المجال . وهذا النمو العفوى قد يحدث أيضا بسبب الزيادة التدريجية أو المفاجأة فى أحد الموارد الطبيعية ، مثل تفجر النفط فى بلد ما ، مما يؤدى بطبيعة الحال الى زيادة النمو وزيادة حجم الدخل القومى ، رغم أنه قد لا يكون هناك أى جهود

---

(١) المنجد فى اللغة والاعلام ، دار الشروق ، بيروت ، نشر المكتبة الشرقية ، عام ١٩٨٦ ، ص ٨٤٠ .

إضافية جوهرية الى العمل الاجتماعى المبذول فى هذا المجتمع الذى تحقق النمو الاقتصادى داخله .

وبشكل عام فان النمو إنما يتحقق فى إطار نفس نمط الانتاج السائد فى المجتمع الذى يظل محتفظا به لفترة طويلة قبل أن يحدث تطور لهذا النمط من الانتاج وما لم تتدخل إرادة واعية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية فى اتجاه تطوير هذا النمط الانتاجى . ولذلك فان النمو قد يحدث فى ظل نفس النمط التكنولوجى السائد للفنون الانتاجية المستخدمة ، وفى ظل نفس المكونات الفكرية والقيم والمبادىء الأيديولوجية الحاكمة لعملية الانتاج الجتماعى ، ومع سيادة نفس أسلوب التوزيع للناتج القومى والثروة القومية .

والنظرة الفاحصة لمسار الاقتصاد المصرى على سبيل المثال ترى أنه لم يتوقف عن النمو حتى فى أصعب الظروف التى مر بها . فخلال الفترة ١٢ - ١٩٢٨ كان معدل النمو ١٪ سنويا (معدل نمو الناتج القومى الاجمالى) ، ثم تزايد هذا المعدل الى ١ر٥٪ سنويا خلال الفترة ٢٩ - ١٩٣٩ ، ثم إرتفع معدل النمو الى ٢ر٥٪ خلال الفترة ٣٩ - ١٩٥٠ . وخلال الفترة الأولى كان معدل النمو الاقتصادى متزامنا وتابعا لمعدل نمو السكان حيث كان معدل نمو السكان ١ر١٪ سنويا بينما معدل النمو الاقتصادى ١٪ سنويا ، وفى هذه الفترة لم يكن هناك أى جهود لدفع المسار الاقتصادى نحو النمو سواء من الحكومة أو الأفراد ومن ثم كان الاقتصاد المصرى مستقرا ومتوازنا ، ولم يكن هناك دافعا للنمو الا زيادة حجم السكان (١) . أما الفترة التالية ٢٩ - ١٩٣٩ فان معدل النمو الاقتصادى إرتفع الى ١ر٥٪ سنويا بينما كان معدل نمو السكان كما هو ١ر١٪ ، وفى هذه الفترة لم يكن هناك تغيير فى مسار الاقتصاد المصرى نحو النمو الا الجهود التى قامت بها البرجوازية

1. B. Hansen & G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (EGYPT), North-Holland Publishing Company, Amsterdam, 1965, p.4.

٣٠٢

المصرية لتكوين بنك مصر عام ١٩٢٠ ، والذى استطاع أن يبنى عددا من الشركات الصناعية والتجارية بالاعتماد على المدخرات المصرية فقط فى تكوين رأس مال هذه الشركات وقبل أن يغزوا البنك وشركاته رأس المال الاجنبى فى ظل المشاركة وتحت دعوى الاستفادة من رأس المال الاجنبى فى توسيع الطاقة الانتاجية والاستفادة من التقدم التكنولوجى الاجنبى ، ومن ثم حدثت تحولات كانت ضد مصالح الاقتصاد المصرى بوجه عام (١) .

الا أن ما يهمنا هو أن النمو الذى أحدثته تجربة بنك مصر وشركاته إنما كان فى إطار إستخدام فائض القوى البشرية المتاحة للمجتمع ، وفائض الانتاج من المواد الأولية وخاصة القطن ، وفى إطار علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع ، وبنفس الفنون الانتاجية السائدة ، ومع سيادة نفس القيم والمعتقدات والافكار والمنظمات التى تحكم عمليات الانتاج والتوزيع والمشاركة فى إتخاذ القرار على كافة المستويات إبتداء من الاسرة الى الوحدة الانتاجية الى المجتمع ، والتى تحكم تكوين الطبقات والحدود الفاصلة بينها وتحكم طريقة وأسلوب مساهمتها فى عملية الانتاج الاجتماعى إبتداء من هذه الحدود والفواصل (٢) . بالاضافة الى أن توجهات النمو فى هذه التجربة إنما إنصرفت الى زيادة الطاقة الانتاجية فى المجالات المحققة للارباح دون الوعى باعادة تنظيم عملية الانتاج الاجتماعى ككل على مستوى المجتمع ، ومن ثم كان نموا لصناعات متفرقة

---

(١) كان من نتيجة المشاركة أن تحول بنك مصر فى الفترة التالية الى منظمة مالية احتكارية ،الى جانب تقسيم العمل بين شركات البنك والشركات الانجليزية لمصلحة الشركات الاخيرة ،بالاضافة الى بدء تسرب جزء من الفائض الاقتصادى المصرى الى الخارج كأرباح لرأس المال الاجنبى ،الى جانب آثار أخرى عديدة. أنظر فى تفصيلات ذلك المؤلف التالى :

- دكتور فؤاد مرسى ، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية ،منشأة المعارف ، الاسكندرية ، عام ١٩٨٠ ، الفصل الثالث والرابع .

(٢) دكتور عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،عام ١٩٧٨ ، خاصة الصفحات ٥٢ - ٢٢٢ .

واستخداما لفائض الموارد المادية والبشرية داخل إقتصاد يسوده التفكك والانعزال لقطاعاته المختلفة والارتباط والتبعية للعالم الخارجى اكثر من الارتباط الداخلى والاعتماد المتبادل بين هذه القطاعات (١).

ومن ثم فان هذه الفترة التاريخية من حياة الاقتصاد المصرى شهدت نوعا من النمو أقرب الى النمو العشوائى الذى تدفع اليه الظروف العفوية الوقتية وليس نوعا من التنمية الواعية باعادة تنظيم عملية الانتاج الاجتماعى ككل لاحداث تغييرات جوهرية على مسار الاقتصاد القومى أو احداث تغييرات هيكلية على مكوناته لتحقيق أهداف مستقبلية من خلال مساره وتركيبه الجديد. ولذلك فان هذا النمو العشوائى والعفوى إنما يخضع للتقلبات والتغييرات الطارئة بسهولة ، ومن ثم يكون النشاط الاقتصادى فى ظله محلا للازمات بأنواعها وللبطالة بأشكالها .

وعلى ذلك فان **النمو الاقتصادى** إنما يعنى ترك التقدم الاقتصادى والاجتماعى للظروف العفوية وللدوافع الجزئية والميول الشخصية لبعض الافراد أو بعض الجماعات إبتداء من الاحوال الظرفية الآنية للمجتمع ، دون أن تكون هناك إجراءات كلية واعية على مستوى المتغيرات الاقتصادية لاحداث تغيرات جوهرية فى الهيكل الاقتصادى وفى نمط الانتاج من أجل تحقيق أهداف مستقبلية على مستوى الاقتصاد القومى وهذا النمو الذى يمكن أن يتحقق بهذه الطريقة التلقائية والعفوية إنما لابد أن تعترضه الازمات والبطالة وغيرهما من الامراض الاقتصادية كما يدل على ذلك التاريخ الاقتصادى ، هذا إذا لم يصل الى معدل نمو سلبى فى بعض الفترات (٢).

وخلال الفترة ٣٩ - ١٩٥٠ إرتفع معدل النمو الى ٢ر٥ ٪ وهو معدل

---

(١) دكتور محمود متولى ، الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، عام ١٩٧٤ ، ص ٢٣٦ - ٢٤٦ .

(٢) دكتور على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، دراسة تحليلية ، مكتبة عين شمس ، عام ١٩٨٦ ، ص ١٨٤ .

مرتفع بالنسبة للمعدلين السابقين للنمو ، وكان ذلك أيضا نتاج الزيادة فى معدل السكان حيث إرتفع الى ١ر٨٪ خلال هذه الفترة بالاضافة الى ما هو أهم ، وهى الظروف الطارئة التى مرت بالمجتمع المصرى ودفعته الى استخدام مزيد من فائض القوى العاملة والموارد - ليس نتيجة تدبر واع وتوجيه متعمد للموارد نحو استخدامات تؤدى الى نتائج محددة - وكانت هذه الظروف الطارئة هو الحصار البحرى حول المجتمع المصرى نتيجة الحرب العالمية الثانية وتوقف الواردات ، فكان التوسع فى استخدام فائض العمالة والموارد لانتاج بعض السلع التى يمكن أن تحل محل الواردات . ولذلك فانه ما انتهت هذه الظروف بتوقف الحرب الا وانهارت هذه الانشطة الانتاجية وعاد فائض العمالة الى الريف المصرى ليغص بالبطالة ، وليبدأ الاقتصاد المصرى ركودا إستمر حتى منتصف الخمسينات . ولم يشهد الاقتصاد المصرى عودة لارتفاع معدل النمو الا بدء من تدخل الحكومة فى دعم وزيادة الطاقة الانتاجية إبتداء من عام ١٩٥٧ من خلال برنامج التصنيع الذى مولته بالاعتماد على عجز الميزانية والاعتماد على الموارد التى حصلت عليها الدولة المصرية بتأميم المنشآت الانجليزية والفرنسية بعد حرب السويس .

ولقد استقر الفكر الاقتصادى على ما قدمه شمبيتر فى التفرقة بين النمو والتنمية ، حيث جعل التنمية إنما تنصرف الى الاخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجودة لكى ينتقل الاقتصاد الى توازن جديد يختلف عن التوازن السابق ، بينما النمو إنما ينصرف الى التغير البطىء على المدى الطويل والذى يتم من خلال الزيادة التدريجية المستمرة فى معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار[1] . وأيضا فان النمو عند كندلبرجر يعنى زيادة الناتج ، بينما التنمية تتضمن زيادة الناتج بالاضافة الى إحداث تغييرات فى تكنولوجيا الانتاج السائدة بالاضافة الى احداث تغييرات أساسية فى النظام الاقتصادى تحكم عملية الانتاج والتوزيع[2] . وعلى ذلك فان النمو يتضمن فقط زيادة الناتج

1. J.A. Shumpeter, The Teory of Economic Development, Harvard University Press, 1951, p. 12.

2. C.P. Kindleberger, Economic Development, 2/e London, 1965.

الذى يمكن أن يحدث من خلال زيادة حجم المدخلات من الموارد الى عملية الانتاج أو الارتفاع بمستوى الكفاءة ، مثل زيادة معدل المنتج بالنسبة للوحدة من المدخلات (معدل الانتاجية) ، أما التنمية فانها تذهب الى أبعد من ذلك إذ تتضمن التغييرات فى تركيب الانتاج تبعا لتخصيص الموارد للقطاعات المختلفة (1). ويضيف فريدمان أن النمو إنما يعنى توسع الجهاز الانتاجى فى إتجاه أو اكثر بدون أى تغييرات فى الهيكل الاقتصادى ، أما التنمية فانها عبارة عن تغييرات مرحلية تقود الى تغييرات وتحولات فى النظام الاقتصادى والاجتماعى .

وفى واقع الأمر فان النمو إنما ينصرف الى تغيرات كمية على مستوى الاقتصاد القومى ، فهو ينصرف الى زيادة الناتج القومى وزيادة نصيب الفرد منه والتى يصاحبها عادة توسع فى الاستهلاك وتوسع فى تشغيل العمالة وزيادة فى رأس المال وزيادة فى حجم التجارة. أما التنمية فانها تنصرف الى تغييرات فى كيفية ونوعية الحاجات الاقتصادية والتركيب الهيكلى للسلع المنتجة وكذلك تغييرا فى تركيب الهيكل الاقتصادى ، وتغييرا فى الدوافع الاقتصادية والعوامل المؤسسة الفكرية والتنظيمية ، وكذلك تغييرا فى تكنولوجيا الانتاج وفى أسلوب توزيع هذا الانتاج . وعلى ذلك فانه من الممكن أن يحدث نموا للاقتصاد القومى دون تنمية ، كما فى حالة تحقق النمو مع وجود الفقر أو زيادة عدد الفقراء فى المجتمع أو إرتفاع مستوى فقرهم ، أو زيادة حجم البطالة ، أو عدم إحداث أى تغير تكنولوجى الى الامام ، أو عدم أحداث أى تغييرات فى الهيكل الاقتصادى السائد ، ولكنه لا يمكن تصور التنمية دون حدوث النمو . وذلك ما تؤكده نتائج النمو الذى حدث فى مصر خلال الفترة ١٣-١٩٥٦ بتطبيق النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو ، وهو ما يؤكد أيضا حاجتنا الى نظرية مختلفة وشاملة فى التنمية وليس النمو.

ولقد إنشغل الفكر الاقتصادى منذ آدم سميث حتى كينز بالنمو وحاول غالبية الكتاب الاقتصاديين خلال هذه الفترة التاريخية الوصول الى القوى الدافعة للنمو ، حيث نشر الاول كتابه " بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم عام

---

1. M.J. Jhingan, The Economics of Development Planning, 19 ed., Konark Publications, New Delhi, 1986, pp. 4-6. Quoted from, Johan Friedmann, In Growth Centres in Regional Economic Develoment.

١٧٧٦ ، وقدم الثانى نظريته فى التشغيل والعمالة والنقود والفائدة عام ١٩٣٦ . الا أنه بعد ذلك لم تقتصر الكتابات الاقتصادية على بحث معالجة مشاكل توقف النمو أو ما يسمى بالركود ومعالجة هذا الركود ليعود النمو الى الاقتصاد القومى ، بل بدأت تظهر كتابات التنمية الاقتصادية بمفهومها السابق وتأخذ مسارا فكريا موازيا لمسار كتابات النمو وخاصة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من تقسيم العالم إقتصاديا الى عالمين ، عالم متقدم غنى وعالم متخلف فقير . صحيح أن هذا التقسيم لم يكن من نتاج الحرب ذاتها ولكنه نتاج فترة طويلة من الاستعمار الكولونيالى لدول أوربا الغربية لدول العالم الثالث تم فيها إفقاره ماديا ومعنويا وبشريا بسلب موارده المادية والبشرية واستنزافها ، الا أن نهاية الحرب كانت إعلانا فقط عن الوجود الفعلى السابق لهذين العالمين المتخلف والمتقدم ، وساعد على هذا الاعلان وأبرزه أن دول العالم الثالث بدأت منذ هذه الفترة الانفصال عن الدول المستعمرة والظهور أمام العالم كدول مستقلة بعد تخلصها من الاستعمار الكولونيالى الغربى .

ولذلك فانه من الثابت تاريخيا أن الكتابات الاقتصادية بشكل عام وخاصة الغربية لم تكن تعى الا إقتصادا واحدا هو الاقتصاد الانجليزى للامبراطورية العظمى والذى يمتد من لندن الى نيودلهى الى القاهرة الى غيرها من مدن الامبراطورية ، وكذلك الاقتصاد الفرنسى إنما كان يعالج كوحدة إقتصادية تشمل فرنسا والجزائر وتونس وغيرها من الدول الافريقية الاخرى المسماه بالفرانكفونية الآن ، وكذلك الايطالى ، والبلجيكى وغيرها من الاقتصاديات الاوربية التى إستعمَرت دول العالم المتخلف حاليا . وكذلك فان الثابت فى وجدان هؤلاء الاقتصاديين هو الحرص على إحداث النمو داخل الدولة الام فى إطار النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى اختارته هذه المجموعة من الدول وهو النظام الرأسمالى بصرف النظر عن ما اذا كان هذا النظام مناسبا أيضا لإحداث النمو فى الدول المستعمَرة أم لا ، وخاصة الدول التى كانت تتميز بنظم حضارية مختلفة تماما مثل الدول الاسلامية وخاصة العربية منها ، ولذلك

فانه إبتداء من الوعى بالذات فقط عند هذه الدول المستعمِرة تبنى كتابها من الفلاسفة والاقتصاد بين نظرية الرأس والاعضاء ، سواء بوعى أو دون وعى لاعطاء مبررا فلسفيا واخلاقيا لاستنزاف هذه الدول المستعمرة ولبناء النمو فى دول الرأس (الدول المستعمِرة) على حساب دول الأعضاء (الدول المستعمَرة).

وجوهر هذه النظرية أن الدولة الاوربية المستعمِرة إنما تكون بمثابة الرأس بالنسبة للدول الأخرى المستعمَرة التى تشكل أعضاء لجسد واحد ، وكما أن الأعضاء كل مهمتها هى تغذية الرأس والمحافظة عليه فان الدول الأعضاء لابد أن تقوم بنفس المهمة فتضحى بكل مقوماتها المادية والبشرية والمعنوية والثقافية وكل شىء من أجل قوة الرأس ، وهكذا تم بناء النمو فى دول أوربا الغربية على حساب الدول الاعضاء من الدول المتخلفة دون أى غضاضة أو شعور بالاثم ، فذلك هو الوضع الطبيعى النابع من القانون الطبيعى الذى يحكم كافة العلاقات ، الكونى منها والانسانى والاقتصادى أيضا ، والمثال على ذلك هو جسم الانسان بمكوناته المختلفة من رأس وأعضاء .

وهذه الكتابات الاقتصادية التى تهتم بدراسة وتحليل قوى النمو الاقتصادى إنما تبحثه فى إطار تاريخى خاص وهو إنتقال المجتمعات الاوربية الغربية بكاملها الى طريقة الانتاج الرأسمالى نهائيا ودفعها لقطاع الصناعة ليكون قطاعا رائدا فى هذه المجتمعات تلتف حوله وتتبعه بقية القطاعات الاقتصادية ، بل وتتبعه أيضا إقتصاديات كاملة تمده بالموارد من المواد الاولية الصناعية والغذائية وتستقبل منتجاته الصناعية بكامل القبول والرضا ، هذه الاقتصاديات هى دول العالم المستعمَر التابع . وهذه الاقتصاديات التابعة إنما تشكلت بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية لكى تؤدى هذا الدور كاملا فى هذه المرحلة التاريخية من حياتها .

ولذلك فان هذه الدول إذا ما ظلت بعد تحررها السياسى من الاستعمار على نفس مكوناتها السابقة سواء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية وذلك بالابقاء على نفس الهيكل الاقتصادى بما يحويه من تناسب معين بين الانشطة

الاقتصادية ، وعلى نفس البنية الاجتماعية وتقسيم الطبقات والجماعات وما يقوم عليه هذا التقسيم من تقسيم للثروات والدخول ، وكذلك الابقاء على نفس المقومات الفكرية والثقافية والقيمية السابقة ، بالاضافة الى تطبيق نفس النظريات الاقتصادية الغربية للنمو لتحكم الاداء الاقتصادى داخلها بما فيها من تقسيم للعمل الدولى ، فان واقعها لن يتغير عما كانت عليه فى فترة الاستعمار الكولونيالى فى شىء، إذ أن الواقع الاقتصادى وطريقة الاداء التى تدار بها العملية الاقتصادية داخل هذه الدول سوف تؤدى نفس الدور السابق الذى تشكلت هذه البنية لتقوم به قبل رحيل عساكر الاستعمار رغم وجود القيادات الوطنية الحاكمة.

وهكذا فانه ليس غريبا ما نشاهده حاليا على ساحات دول العالم الثالث التى بذلت جهودا لتغيير هيكلها الاقتصادى وخاصة بتحولها الى النشاط الصناعى ، أو التى بذلت جهودا لنشر التحديث فى غالبية قطاعات المجتمع الاقتصادى منها أو الاجتماعى أو الثقافى ، أن يكون إحتفاظها بالمكونات الفكرية لنظريات وأفكار النمو الغربية لتطبيقها فى ادارة العملية الاقتصادية قرينا بتعميق تبعية هذه الدول للدول الرأسمالية الغربية مرة أخرى ، وقرينا بزيادة إستنزاف مواردها لحساب هذه الدول الغربية ، رغم الجهود التى بذلت على طريق تغير الهيكل الاقتصادى أو التحديث لغالبية القطاعات ، وسواء كان هذا التطبيق شاملا لكتابات النمو الحديثة والمتطورة مثل كتابات كينز وما بعده ، أو للكتابات المتأخرة مثل كتابات آدم سميث وريكارد و وما بعدهما .

واذا ما سلمنا بأن القوانين الاقتصادية التى تحتوى عليها النظريات الاقتصادية إنما تختلف عن القوانين الطبيعية ، من حيث أن الاخيرة تتسم بالعمومية والتجريد وتحقيق نفس النتائج عند توافر نفس الظروف ـ كالحديد يتمدد بالحرارة دائما بصرف النظر عن الانسان والبيئة والزمان والمكان ـ فان القوانين الاقتصادية لا تتسم بهذه العمومية وهذا التجريد ، ذلك أن هذه القوانين فى إنطباقها على العملية الاقتصادية إنما تعتمد بالدرجة الاولى والاخيرة على الانسان الذى يقوم بهذه العملية كاملة بكل جوانبها فهو الذى ينتج والذى

يستهلك والذى يدخر والذى يستثمر والذى يعمل ويبتكر والذى يتكاسل الى حد التبطل . والانسان بطبيعة تكوينه الفطرى أسير ما يعتقد فى صحته، ويُسَيِّره إعتقاده اكثر مما يُسَيِّره أى شىء آخر ، ولذلك فان الانسان مختلف عن الانسان الآخر ابتداء من مكوناته الفكرية والحضارية ومن المسلمات التى يعتقد فى صحتها ، وهذا الاختلاف إنما ينعكس فى المجال الاقتصادى وفى تحقيق عملية الانتاج الاجتماعى والتوزيع ، فنجد بعض النظريات بقوانينها الاقتصادية تنجح فى ادارة العملية الاقتصادية فى مجتمع دون الآخر وذلك لاتفاقهما فى طبيعة المكونات الفكرية والمسلمات التى يعتقد فيها الانسان داخل هذا المجتمع، بينما تفشل فى إدارة نفس العملية الاقتصادية فى مجتمع آخر لتناقضها مع المكونات الفكرية والمسلمات التى يحملها الانسان فى المجتمع الاخير . فاذا كانت النظرية الاقتصادية الغربية بشكل عام وخاصة فيما يتعلق بالنمو بشكل خاص أصبحت الآن أحد المقومات الحضارية الفكرية لأوربا الغربية والولايات المتحدة فانها على غير ذلك بالنسبة لبقية مجتمعات العالم . ذلك أن هذه النظرية لم تولد كاملة بين يوم وليلة ولم تفرض من عالم خارجى على المجتمع الاوربى بل تكونت نتيجة الحوار الفكرى والبناء الفلسفى لنظريات ونظريات سواء فى مجال الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة أو الاخلاق أو الادارة أو غير ذلك من مجالات المعرفة، حيث إضطلعت كل نظرية بتفسير الظواهر التى يمر بها المجتمع فى مجالها والتى تعبر عن واقعه فى هذه الخصوصية وحاولت أن تضع القوانين العامة الحاكمة لهذه الظواهر والمفسرة لها والتى يمكن على أساسها ضبط أداء المجتمع فى هذا المجال تبعا لمستوى معين من الاداء يساعد المجتمع فى تطوره الى الامام فى إتجاه مزيد من التقدم والرفاهية . وهذه النظريات والافكار التى تواكبت لينقض بعضها بعضا أو ليكمل بعضها البعض الآخر تبعا لما يؤكده تطبيقها على الواقع الفعلى من خطأ أو صواب ساهم فى تطورها ونضوجها كافة أفراد المجتمع الاوربى سواء من الفلاسفة والعلماء والمبتدعين لها أو العامة والدهماء المطبقين لمكوناتها والعاملين عليها ، وسواء كانت هذه المساهمة عن طريق القبول والدعم أو عن طريق الرفض والمناهضة ، فإن الاكثر أهمية من كلاهما أن تفاعلا خلاقا إستمر ما يقرب

من خمسة قرون داخل المجتمع الاوربى لتكون حصيلته هى النظرية الاقتصادية الغربية فى المجال الاقتصادى . فمنذ أواخر القرون الوسطى كان التحول الفكرى والواقعى لأوربا الغربية ، فمع التحول نهائيا الى طريقة الانتاج الرأسمالى كواقع عملى بديلا عن طريقة الانتاج الاقطاعية كان هناك ميكيافيلى (١٤٦٩ - ١٥٢٧) يتحدث عن فصل السياسة عن الدين والاخلاق ، وكان هناك كالفن (١٥٠٩ - ١٥٦٤) ينادى بأن تحقيق الثروة دليل رضاء الرب ويبرر الربا والقروض الربوية ، وكان جون بودان (١٥٣٠ - ١٥٩٦) يكتب عن الدولة وتوماس مان (١٥٧١ - ١٦٤١) يكتب عن نظرية الميزان التجارى ، ثم كان وليم بتى (١٦٢٣ - ١٦٨٧) يكتب عن الريع والفائدة والاجور والتبادل الخارجى [١] . ولقد توالت الكتابات والتطبيقات والتحولات لدول أوربا الغربية سواء فى الافكار والفلسفات والنظريات ، أو فى الواقع العملى والفعلى المعاش ، لدرجة أن التطور الفكرى فى المجال الاقتصادى أصبح يحوى نظريات متعاقبة تكون مدارسا فكرية مختلفة تمثل كل منها بما فيها من كتابات لعلماء متعددين إتجاها فكريا متكاملا مثل مدرسة الاقتصاديين التجاريين - قدامى ومحدثين - ثم مدرسة الطبيعيين ، ثم مدرسة التقليدين ، ثم الحديين ، ثم المدرسة الكينزية ، ثم أخيرا الاتجاهات الجديدة لافكار ما يسمون بالنقديين التى تتبنى أفكارهم وتطبقها الولايات المتحدة بصفة خاصة .

وكذلك شهد الواقع الفعلى المعاش لأوربا الغربية تطورات موازية للتطورات الفكرية السابقة ، فلقد مر العالم الاوربى بمرحلة الرأسمالية البدائية ، ثم الرأسمالية التوسعية ، ثم الرأسمالية الاحتكارية التى يتولد عنها أخيرا الرأسمالية العالمية أو متعددية الجنسيات [٢] . ويلاحظ أن هذه المدارس

---

1. E.K. Hunt, History of Economic Thought, A Critical Perspective, Wadsworth Publishing Company, Inc., Belmont, California, 1985, pp. 1-16.
- H.L. Bhatia, History of Economic Thought, Vikas Publishing House, New Delhi, 1985, pp. 14-37.

(٢) دكتور احمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ ، المقدمة حتى ص ٢٦ .

الفكرية منذ بدايتها حتى الآن إنما تبحث وتهتم بشىء واحد هو تطوير طريقة الانتاج الرأسمالى لتحقق مزيدا من القوة والسيطرة للمجتمعات الرأسمالية ومزيدا من الرفاهية للفرد فى هذه المجتمعات ، كذلك فان مراحل التطور الفعلى للاقتصاد الاوربى والامريكى واحدة وهى الصورة الفعلية والواقعية التى يتحول اليها المجتمع الاوربى والامريكى تبعا لتطور طريقة الانتاج الرأسمالى .

إن طريقة الانتاج الرأسمالية وما يرتبط بها فكرا وواقعا إنما يكونون التراث الحضارى لهذه المجتمعات الذى لا يمكن فصله عن مقوماتها الشخصية ، بل لا يمكن فصله عن المقومات الشخصية للانسان فى هذه المجتمعات ، ولقد إستطاع فى تطوره أن يكتسح كل ما يعوقه عن هذا التطور وأن يعزل كل ما يبطىء من حركة هذا التطور ،وأن يجعل كل الوسائل مشروعة أيا كانت لتحقيق ذلك التطور ، فلقد إجتاح الكنيسة وهدم سلطاتها الروحية ، وعزل الدين عن كل مقومات الحياة ، وأفرد لكلاهما متحفا عظيما يزين به مسار التطور الرأسمالى ، ويمتع أنظار بعض الأفراد الذين مازالوا متعلقين بفكرة الخلاص المسيحية - ونقول أنظارهم دون أفعالهم بطبيعة الحال ،إذ أن هذه الافعال تحكمها طريقة وقوانين الانتاج الرأسمالى بعيدا عن الدين والكنيسة - وأخيرا لتستخدم هذا المتحف العظيم فى الضحك على عقول الكثير من الشعوب التى مازالت متمسكة بالدين لتوهمهم بأن الرأسمالية مهما تطورت فانها مازالت مسيحية الوجه والسلوك والوجدان (١) . ولقد استخدمت فى بناء الرأسمالية وفى نموها وتطورها وسائل مخالفة تماما لأقوال السيد المسيح ولجوهر المسيحية كدين أخلاقى يقوم على الاخاء والمحبة ، فلقد إستخدم الربا وتحويل الاحرار الى عبيد ونهب الموارد بالقوة العسكرية بلا مقابل فى بناء التراكم الرأسمالى

---

(١) أنظر عزل الكنيسة وتصفية سلطاتها وكذلك فى عزل قواعد الشريعة المسيحية عن مقومات الحياة العامة والاقتصادية بشكل خاص المؤلف التالى :
- دكتور ثروت أنيس الاسيوطى ، الصراع الطبقى وقانون التجارة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٦٥ ، ص ٥٥ وما بعدها .

فى مرحلة الرأسمالية البدائية - والتى تسمى عند بعض الكتاب بالرأسمالية التجارية - أى منذ نهاية القرون الوسطى حتى عام ١٨٣١ تاريخ صدور تشريع من البرلمان الانجليزى بوقف نشاط الشركة الافريقية الملكية التى كانت تقوم بصيد العبيد من أفريقيا لبيعهم فى أوربا منذ عام ١٦٧٢ تاريخ إنشائها ، وبعد أن أدت مهمتها كاملة فى التراكم الرأسمالى (١) . وفى ذلك يقول زومبارت الاوربى الغربى " لقد أصبحنا أغنياء لأن أجناساً بأسرها وشعوبا بأكملها ماتت من أجلنا ، ومن أجلنا أفقرنا قارات كاملة " (٢) . وعلى نفس النهج كان الاستعمار الكولونيالى فى المرحلة التالية ، ثم الاستنزاف من خلال أساليب التجارة الدولية وارتباط العملات والاستعمار الفكرى والتكنولوجى والاستثمار المباشر فى العصر الحديث كما أسلفنا سابقا .

والذى يهمنا الآن هو الاجابة على السؤال التالى : **هل يمكن للنظرية الاقتصادية الغربية فى الديمقراطيتها ومكوناتها الحضارية السابقة التى تتم**

---

(١) زودت أفريقيا سوق العبيد بحوالى ١١ مليون نسمة حتى بداية القرن التاسع عشر ، وفى واقع الامر أن كل عبد واحد وصل أوربا مات خمسة أفراد أفريقيين فى مقابله أثناء النقل فى أعالى البحار ، وبذلك فان أفريقيا خسرت ٦٠ مليون نفس . وهكذا يبنى الرجل الابيض حضارته السلعية ويبنى الرأسمالية بتحويل الانسان الاسود الى سلعة ، ومن الطبيعى أن ينعكس هذا التاريخ فى مجال الفكر وفى إزدهار نظريات عنصرية مازالت عالقة بوجدان الرجل الابيض فى أوربا الغربية تجاه الرجل الاسود والعالم الثالث حتى الآن .

- جاك وود يس ، جذور الثورة الافريقية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، عام ١٩٧١ .

(٢) بعد الاكتشافات الجغرافية ، أسس البحار البيكريك إمبراطورية برتغالية فى الهند بعد ضرب كلكتا بالقنابل وغيرها ، واستولى البحار كابرال على البرازيل عام ١٥٠٠ بنفس الطريقة . ومما يؤسف له أن توافق الكنيسة على هذه الاجراءات ، فلقد قسم البابا اكسندر الثالث فى وثيقة بابوية شهيره الارض الجديدة التى اكتشفت والتى سوف تكتشف بين إسبانيا والبرتغال .

- دكتور احمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

بناؤها فى أوربا الغربية أن تكون صالحة للتطبيق فى المجتمعات الأخرى لتبنى النمو فى هذه المجتمعات مرة أخرى وبنفس الاسلوب ؟ وهل يمكن أن يكون هناك قبولا عقليا ووجدانيا لمكونات هذه النظرية وأدواتها التحليلية التى تدار من خلالها العملية الاقتصادية فى المجتمعات ذات التراث الحضارى المختلف تماما مثل مجتمعات أسيا وأفريقيا وبصفة خاصة المجتمعات الاسلامية التى مازال الغالبية الساحقة من سكانها متمسكين بالعقيدة الاسلامية والمكونات الحضارية النابعة من هذه العقيدة ؟

إن الاجابة السريعة والحاضرة والقادرة أيضا على إحباط أى استمرارية لمناقشة الموضوع هى التى تؤكد الاجابة بنعم على السؤال السابق ، ذلك أن الغالبية الساحقة من هذه المجتمعات وبصفة خاصة المجتمعات الاسلامية إنما تطبق النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو فعلا فى ادارة العملية الاقتصادية داخل مجتمعاتها ، وأن الفكر الاقتصادى بهذه المجتمعات لا يهتم باكثر من مكونات هذه النظرية ، بل إن مؤسساتها الاكاديمية وفى مقدمتها الجامعات تعكف على تدريس هذه النظرية فقط بمكوناتها وتاريخها وتطبيقاتها دون غيرها. وكأن أقسام الاقتصاد فى هذه الجامعات ماهى الا إمتداد لاقسام الاقتصاد فى جامعات أوربا الغربية والولايات المتحدة ، بل وصل الامر فى بعض هذه الجامعات الى أن تجعل مراجع الدراسة بعلم الاقتصاد هى نفس كتب مشاهير الاساتذة فى جامعات أوربا الغربية والولايات المتحدة ، سواء على مستوى الدرجة الجامعية الاولى أو على مستوى الدراسات العليا وإن كان ذلك يتم بكثافة اكثر فى المستوى الاخير الذى يغذى هذه المجتمعات باعضاء هيئة التدريس فى الجامعات وبالعلماء والباحثين والمتخصصين فى علم الاقتصاد على مستوى رفيع . بل إن الاكثر غرابة فى هذا المجال أن يندر وجود كتب أخرى فى علم الاقتصاد تحمل وجه نظر مناقضة أو ناقدة لهذه النظرية أو تحمل مضمونا فكريا مختلفا أو تجارب مجتمعات أقامت بنائها الاقتصادى إعتمادا على نظريات مختلفة كالنظرية الاشتراكية أو الفكر الاقتصادى الاشتراكى مثلا ، وكأنما ما أوردته النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو شىء مقدس

لا يجب أن يدنسه إقتراب نظريات أخرى أو التفكير فى إنتقاده .رغم أن كل مرحلة من مراحل تطور هذه النظرية إنما تلغى وتخطأ المرحلة السابقة عليها سواء إبتداء مما يثبته الواقع الفعلى أو التجريد النظرى والعلمى . ومثال ذلك ما أثبته واقع الكساد العالمى الكبير إبتداء من عام ١٩٢٩ حتى الحرب العالمية الثانية فى أوربا الغربية والولايات المتحدة من فشل ذريع وأخطاء منهجية وعلمية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ،وهو ما اكده وأثبته كينز علميا فى نظريته عن العمالة والنقود والفائدة عام ١٩٣٦ ، وحاليا يأتى الدور على النظرية الكينزية ليثبت فشلها عمليا هى الآخرى، فالكساد التضخمى الذى يعم كل من أوربا الغربية والولايات المتحدة ويتسرب الى بقية أجزاء العالم المرتبط بهما منذ بداية السبعينات أطلق إنتقادات واعتراضات الاقتصاديين والكتاب على النظرية الكينزية داخل كل من أوربا الغربية والولايات المتحدة وإن لم يتبلور بديلا كاملا لها حتى الآن .

ورغم أن الاجابة السابقة كاملة الصحة والدقة فى التعبير عن إحترام النظرية الاقتصادية الغربية للنمو فى الفكر الاكاديمى والتطبيق العملى فى هذه المجتمعات ،الا أن ذلك لن يوقف المناقشة ، بل سوف يفتح آفاقا أخرى لها . والسؤال البديهى الآن هو لماذا أعرضت هذه الشعوب عن مقوماتها الحضارية وأغفلت مسلماتها العقائدية وتركت نظمها السابقة فى ادارة مواردها الاقتصادية التى كان يمكن تطويرها فى إطار معتقداتها ومسلماتها وتراثها الحضارى لتحكم العملية الاقتصادية فى تطورها هى الأخرى واستسلمت لتحل محلها النظرية الاقتصادية الغربية للنمو ؟ وفى الواقع أن هذه الشعوب لم تفعل ذلك مختاره ، بل لقد أجبرت على ذلك قهرا خلال الفترة التى استعمرت خلالها بواسطة الدول صاحبة هذه النظرية . فخلال فترة الاستعمار بذلت الدول الاوربية كل طاقتها من أجل تحويل المستعمرات الى كيانات تابعة لها وذلك من خلال تغيير كل شئ فيها الى الاوربية ، فغيرت البنية الاقتصادية لتندمج فى البنية الاقتصادية الاوربية وغيرت المقومات الفكرية والمقومات الحضارية وبالتالى سلوكيات الانسان وتوجهاته ،وغيرت اللغات الوطنية الى

لغات أوربية ، وغيرت الاديان والمعتقدات فى بعض هذه المستعمرات التى المسيحية ،ليس كما بلغها السيد المسيح ولكن كما صاغتها البروتستانتية والأذوفنتستية والكاليفينية (١) . وهكذا توالت أجيال فى هذه المجتمعات تدور فى فلك الدول الاوربية لا تعلم عن كيفية ادارة إقتصادها القومى الا ما هو كائن على أساس النظرية الاقتصادية الغربية فى تطورها عبر الزمن ، وران النسيان على كافة المقومات الحضارية السابقة وفى مقدمتها مقومات وقواعد استغلال وادارة الموارد الاقتصادية ، وانقطع التواصل الحضارى للانسان فى هذه المستعمرات ولم يعد له مرجعا مرشدا الا ما هو كائن فى الحضارة الاوربية الغربية .

---

(١) أنظر فى الشريعة المسيحية الحقة إبتداء من مقولات السيد المسيح عليه السلام وأثرها فى التنظيم الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المؤلفان التاليان :

- دكتور ثروت أنيس الاسيوطى ،نظام الاسرة بين الاقتصاد والدين ،الجزء الأول ،الجماعات البدائية ، والجزء الثانى ،المسيحية، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، عام ١٩٦٦ .
- ثم أنظر فى كيفية تحريف الشريعة المسيحية لتتناسب مع قيام الرأسمالية وكيفية عزل الدين المسيحى عن التأثير فى الحياة الاقتصاديةوالاجتماعية المؤلف التالى :
- دكتور ثروت أنيس الاسيوطى ، الصراع الطبقى وقانون التجار ، مرجع سابق الاشارة اليه .

ويقول المؤلف فى ذلك : إن الرأسمالية أنتجت الكاليفينية للدفاع عن مصالحها ، وان قال البعض أن الكاليفينية عاونت على ظهور الرأسمالية، الا أن الحقيقة أن الرأسمالية إستولت على الحكم برشوة رجال الاقطاع، وأقرضته ليمول حروبه ، ثم قامت من خلال الحروب بجمع المال ووضعت القانون الذى يحمى مصالحها وهو قانون التجار ، وأخيرا إبتدعت فلسفة تستند اليها مصالحها هى الفلسفة الفردية ،وأخيرا إعتنقت دينا يؤكد شرعيتها هو الكاليفينية. إن الرأسمالية سخرت كل القيم الاجتماعية والحكم والقانون والفلسفة والدين لخدمة مصالحها. وما أبعد الجشع الرأسمالى وفلسفة الخطف والانتهازية عن الروح المسيحية الحقة . ص ٥٥ - ٥٦ من المرجع ذاته .

واذا كانت الدول المستعمرة قد نجحت فى انجاز تلك المهمة كاملة فى بعض المجتمعات مثل السنغال والكاميرون ونيجيريا وغيرهم للدرجة التى نرى فيها شاعر افريقيا وفيلسوفها سنجور يشيد بالحضارة الفرانكفورتية القائمة على الحضارة الاوربية كبديل اكثر تقدما للحضارة الزنجية الافريقية ، فانها قد فشلت فشلا ذريعا فى المجتمعات الاسلامية ، حيث لم تستطع قوى الاستعمار الغربى إسقاط الدين الاسلامى أو تغييره ، ومن ثم لم تستطع أن تلغى اللغة العربية ، وان ساد استخدام الاوربية لدى الصفوة والمرتبطين بمصالح مع قوى الاستعمار ، ولم تستطع أن تلغى كامل المقومات الحضارية للانسان المسلم ،وان غيرت منها قدرا غير قليل ، الا أن ما نجحت فيه قوى الاستعمار كان فى المجال الاقتصادى اكثر منه فى أى مجال آخر . فلقد أحكمت ربط النظم الاقتصادية فى الدول الاسلامية بالنظم الاقتصادية الاوربية الغربية ، حيث أوجدت واقعا إقتصاديا لا يمكن أن يشبع حاجات المجتمع الا بإرتباطه بها ، فالهياكل الاقتصادية مشوهة وغير متكاملة وتقوم على أنشطة بدائية لتنتج فى غالبيتها محصولا واحد زراعيا أو استخراجيا لابد أن يتجه الى السوق الرأسمالية العالمية[1] ، وتركت إقتصادا يدار على أساس الفلسفة الفردية والصراع التنافسى من خلال نسيج من مصالح الملكية الخاصة للافراد والجماعات والطبقات المتصارعة ، وأسست نظرية التوزيع الوظيفى ليحصل كل على نصيبه من الناتج القومى إبتداء مما يملك من عوامل الانتاج فالهبت الصراع بين أفراد المجتمع وطبقاته وجماعاته ، وأبعدت السلطات الحاكمة عن التدخل المباشر فى الحياة الاقتصادية تحت دعوى الحرية والكفاءة الاقتصادية

---

(١) أنظر فى الاسلوب الذى أتبع فى تشويه البناء الاقتصادى للدول المتخلفة وافقاده اعتماده على ذاته وربطه اقتصاديا بالسوق الرأسمالية العالمية واحكام تبعيته لدول أوربا الغربية المؤلفان التاليان :

- دكتور سعيد الخضرى ، اقتصاديات التخلف والتطوير ،الجزء الأول ، إقتصاديات التخلف، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ١٩٨٥ ،ص ٢٣٦ - ٢٥٨ .
- Benjamin Higgins, Economic Development, W.W. Norton and Company Inc. , New York, 1968, pp. 267-295.

التى تحققها . وبطبيعة الحال فان إقتصادا بهذه السمات أرسيت قواعده المادية والواقعية بطريقة محددة لا يمكن إدارته إلا إبتداء من قواعد النظرية الاقتصادية الغربية للنمو ، ومن ثم فان حتمية تطبيق هذه النظرية وحتمية تعلمها وإتقانها إنما يفرضه طبيعة التنظيم الاقتصادى الذى تركه الاستعمار فى هذه الدول كواقع مادى ملموس . وحتى بالنسبة للدول التى أدخلت بعض التعديلات على هيكلها الاقتصادى أو بعض التحديث لبعض القطاعات الاقتصادية فيها ، فان التعديلات لم تكن كافية لاخراج الواقع الاقتصادى الى واقع مختلف يمكن فيه استبعاد نظرية النمو الغربية من التطبيق ، بالاضافة الى أن الفكر الاقتصادى فى هذه المجتمعات لم ينشغل بالبحث عن بديل آخر لهذه النظرية بل ظل على إخلاصه لها اكثر من الذين إبتدعوها . فرغم أن الانتقادات والمعارضات لمكوناتها وجوانب الضعف الواردة بها وآثارها السلبية على جوانب الحياة الاقتصادية إنما تتم فى مكان نشأتها وتطبيقها فى العالم الاوربى والامريكى (١) ، فان الفكر الاقتصادى فى العالم الاسلامى إقتصر على بحث مزيد من تكييف الواقع الاقتصادى ليساير هذه النظرية ولتدور العملية الاقتصادية فى فلكها بالكامل ،وهو ما أفرز عقما وجمودا واضحا للفكر الاقتصادى فى هذه المجتمعات لا يدانيه الا التدهور الاقتصادى المستمر

---

(١) أنظر على سبيل المثال فى نقد النظرية الكينزية واعتبارها خاطئة وأنها السبب الاساسى فى أزمة النظرية الاقتصادية الغربية للنمو المؤلف التالى :

- D. Bell and I. Kristol (eds.), The Crissis in Economic Theory, Basic Books; Inc., Publishers, New York, 1981.

- وفى نقد النظرية النيوكلاسيكية (الحدية) أنظر هذا المؤلف القيم :

- P. Sraffa, Production of Commodities by Means of Commodities, Cambridge University Press, 1960.

- وفى النقد العام لآثار النظرية الاقتصادية الغربية للنمو أنظر :

- بول باران وبول سويزى ، رأس المال الاحتكارى ، بحث فى النظام الاقتصادى والاجتماعى الامريكى ، ترجمة حسن فهمى مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، عام ١٩٧١ .

للواقع الاقتصادى بها نتيجة لهذا العقم والجمود وخاصة فى العقدين الاخيرين من هذا القرن اللذان شهدا مزيدا من الارتباط بأوروبا الغربية والولايات المتحدة ونظريتهما الاقتصادية فى النمو والتخلى عن ما تم من اجراءات وسياسات إقتصادية فى اتجاه التخلص من التبعية لكليهما .

ويجب أن نذكر فى هذا المجال إنصافا للحقيقة أن هناك جهودا فردية تمت فى مجال نقد النظرية الاقتصادية الغربية بشكل عام وإن كانت هذه الاعمال الفكرية تتسم بالندرة الشديدة على مستوى اقتصادى العالم الاسلامى(١) ، وهناك اهتمام باستحداث مجال جديد للبحث فى علم الاقتصاد الاسلامى، وهو يتناول مدى امكانية استخلاص قواعد لادارة العملية الاقتصادية ابتداء من قواعد الشريعة الاسلامية . ويقود هذه العملية المملكة السعودية حيث قررت تدريس مادة الاقتصاد الاسلامى فى كليات الادارة والاقتصاد بجامعاتها على مستوى الدرجة الجامعية الأولى وأنشأت مركزا لبحوث الاقتصاد الاسلامى فى جامعة الملك عبد العزيز ومجلة لنشر الأبحاث فى الاقتصاد الاسلامى . وهذه الجهود الاخيرة موفقة تماما وتفتح الباب أمام الطريق الصحيح للبدء فى تكوين مذهب إقتصادى ونظرية اقتصادية ترتكن على المسلمات العقلية والوجدانية التى يؤمن بها الانسان المسلم فى المجتمعات الاسلامية(٢) ، والتى لم ولن

---

(١) أنظر فى هذه الانتقادات المؤلفات التالية :

- دكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، عام ١٩٧٦ .
- دكتور محمد دويدار ، الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، عام ١٩٨١ .
- دكتور رمزى زكى ، فكر الازمة ، دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، عام ١٩٨٧ .

(٢) أنظر فى التفرقة بين المذهب الاقتصادى الاسلامى والنظرية الاقتصادية الاسلامية ، بالاضافة الى بحث الاصول المنهجية للمذهب وأهم مكوناته المؤلف التالى :

- دكتور سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الاسلامى ، الكتاب الأول ، الاصول المنهجية - الملكية والتوزيع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٦ ، ص ٢٠ - ٦٧ .

يتحول عنها بأى ثمن كما أثبت تاريخ صراع المجتمعات الاسلامية مع الاستعمار كما أسلفنا سابقا . وهذا المسار هو القادر على إبتداع ما يمكن أن يحل محل النظرية الاقتصادية الغربية للنمو على مستوى الفكر والتطبيق داخل المجتمعات الاسلامية ، والقادر على أن يحل التناقض العقلى والوجدانى بين معتقدات ومسلمات الانسان المسلم النابعة من الدين الاسلامى الذى يعتنقه وبين مكونات النظرية الاقتصادية الغربية بشكل عام سواء المتعلق منها بفلسفة تسيير النظام الاقتصادى أو الادوات التحليلية الحاكمة للعملية الاقتصادية أو أسلوب توزيع ناتجها وما يجره ذلك التناقض من آثار سلبية على الاداء الاقتصادى والاجتماعى . الا أننا أيضا فى هذا المجال لابد أن نشير الى خطر تسرب النظرية الاقتصادية الغربية وأدواتها التحليلية الى ما يمكن أن يقدمه هذا العمل الجليل فى مجال المذهب والنظرية الاقتصادية الاسلامية لتكون الواجهة إسلامية والعرض اسلامى أما أدوات التحليل فتظل كما هى أدوات التحليل الاقتصادى الغربى ، وهو ما يفرغ هذا العمل الحيوى من مضمونه الاساسى وينحرف به عن هدفه الجوهرى ، وهو بناء فكر إقتصادى إسلامى يتضمن داخله المذهب والنظرية الاقتصادية الاسلامية ، كذلك يجب أن نسلم بأنه يحتاج الى وقت ليس بالقصير وجهد ليس بالهين أو اليسير . ولعل العجالة فى تقديم إعمال ومؤلفات سريعة فى هذا المجال أدت الى الوقوع فى الخطأ الفادح الذى نخشى منه ، وخاصة عند بعض المتخصصين فى علم الاقتصاد فقط الذين تعجلوا أن ينالوا قسطا وافرا من المعرفة فى مجال العلوم الشرعية وخاصة فى علم أصول الفقه (١) .

---

(١) أنظر على سبيل المثال فى ذلك المؤلفات التالية :

- دكتور محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ، الدخل والاستقرار ، مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، عام ١٩٨١ ، خاصة ص ٢١٨ - ٢٠٠ .
- دكتور محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، الرياض ، عام ١٩٨١ ، خاصة ص ١٣٤ - ١٥٩ ، ١٨٥ - ٢١٩ .

ونظرا لأن الجهود السابقة لم تحقق أهدافها بعد فان تطبيق النظرية الاقتصادية الغربية للنمو يعتبر مستقرا إستقرارا رضينا حتى الآن فى المجتمعات الاسلامية رغم ما يواكب تطبيقها من عدم إستقرار الشعوب الاسلامية الذى يصل الى حد البلبلة والتردد ، والذى يؤثر سلبيا على مستوى أدائهم وكفاءتهم أثناء مشاركتهم فى عملية الانتاج الاجتماعى وذلك من جراء التناقض بين مكونات النظرية الاقتصادية الغربية للنمو سواء فى قواعدها الفلسفية أو أدواتها التحليلية والمكونات الفكرية التى تعتقد فى صحتها هذه الشعوب والتى سبق للنظام الاسلامى أن أقامها والتزم بها فأقام سعادة الافراد وقوة الدولة .

ثانيا : أوجه التناقض بين المكونات الفكرية والفلسفية للنظرية والمكونات الفكرية والفلسفية الاسلامية :

أول هذه التناقضات الاستدلال العقلى الخاطىء والتسليم بميتافيزقيات لا وجود لها تخالف الاستدلال العقلى الاسلامى الذى ينتهى الى رفض كل المسلمات الميتافيزيقية للنظرية الاقتصادية الغربية فى النمو . فهذه النظرية إبتداء من آدم سميث ومن بعده ريكارد و إنما تلغى الاستدلال العقلى وتعمل على مصادرة القدرات الفكرية للعقل الانسانى فى تصوره للوجود الكونى وتصور حركته اليومية ، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالحركة اليومية للانسان داخل هذا الكون للبحث عن إشباع حاجاته وتحقيق ذاته ، فهذه الحركة الاخيرة للانسان داخل الكون ليست إرادية ولكن يحكمها قانون طبيعى قاهر لكافة القوى وخاصة قوى الانسان ، ولابد للانسان أن يسلم لهذا القانون عملية ادارة الحياة الاقتصادية مختارا بدلا من أن يضطر الى هذا التسليم جبرا . وفى ذلك يقول آدم سميث أنه برغم أن كل الافراد يبحثون بدقة وأنانية عن مصالحهم أو مصالح الطبقة التى ينتمون اليها ، وكذلك رغم تناقض الافراد وتناقض الطبقات فانهم جميعا يعملون من خلال القوانين الطبيعية أو العناية الالهية ، والتى سماها سميث باليد الخفية التى تقود

ما يظهر أمامنا من أحداث فى شكل تناقضات الى مسيره للخير أو الى توافق خيرى ، وهذه اليد الخفية ليست من تصميم أحد ولكن يوجدها نظام العمل الذى ينبع من القوانين الطبيعية(١) . ويصل سميث الى أبعد مدى من ذلك عند ما يقول " إن الانسان تقوده اليد الخفية ليحقق نتائج لم تكن موجودة فى وعيه ولم تكن جزء من إرادته "(٢) . وكذلك فان سميث ينتهى الى تسفيه إرادة الانسان الواعية حيث يعتقد أن الطبيعة فى كل مكان تخلق وهما عند الناس بأن السعادة تأتى مبدئيا من الثروة المادية ، ورغم إقتناعه واعتقاده بهذا الوهم الخاطىء ، إلا أنه كان متأثرا تأثرا كبيرا بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للرغبة الفردية والشخصية فى الربح التى يخلقها هذا الوهم ، ومن ثم فانه كتب فى مناقشته لهذا الوهم يقول : " حسنا الطبيعة تفرض علينا هذا السلوك . وهذا الوهم الخاطىء الخادع الذى يوجد ويستمر فى كل حياة الانسان هو الذى دفعه فى البداية لزراعة الارض ، وبناء المساكن ، وايجاد المدن والثروات عموما ، وليخترع ويحسن كل العلوم والفنون التى مكنته من رفع مستوى وقدر الحياة الانسانية وتنميقها وزخرفتها "(٣) .

وهكذا فان الناس عند آدم سميث منقادين بواسطة اليد الخفية الى العمل الاجتماعى الافضل والى أنجاز كل تطور الى المدنية الافضل دون قصد منهم ودون عزم من إرادتهم أو من حركتهم الذاتية . ويتابع آدم سميث قوله ليعطى لما أسماه باليد الخفية سمة أخلاقية سامية وليربطها بقدرة الله تعالى وحكمته فيقول " عندما تقودنا مبادىء القانون الطبيعى الى الوصول الى هذه النتائج التى هى نفحة ونور مهداة الينا ، ونكون جديرين به . . . فذلك يصور أن حكمة

---

(١) أنظر فى تفصيل القانون الطبيعى واليد الخفية لآدم سميث مايلى :

Andrew Skinner, Introduction to Wealth of Nations, Baltimore Penguin, 1970, Sect. 2,

Andrew Skinner, System of Power, Review of Social Economy, 1973, 31(2), 123-137.

2. A. A. Skinner, Introduction to Wealth of Nations, op. cit., p. 40.

3 Ibid., p. 23.

الانسان هى فى الحقيقة حكمة الله ".(1) وتبعا لذلك فلقد ساد خلال القــرن

1. Ibid., 26 - 27.

ومما لاشك فيه أن فكرة القانون الطبيعى كانت موجودة قبل وجود آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) . فلقد تحدث عنها أرسطو قائلا :

That Natural Low "is What Nature has Thout All Animals".

وقد كتب عنها معاصرون لآدم سميث وسابقون مثل :

- Pierre Francois Mercier de la Riviere (1720 - 1793), L'Order Naturel Essential des Societes Politiques.
- Marquis de Mirabeau (1715 - 1789), La Philosophie Rurale.
- Pirre Samuel Dupont de Nemours (1739 - 1817), Physiocratie, On Constitution Essential du Gouvernement Le plus Avantageux au Genre Humain.

يراجع فى تفصيل هذه الكتابات

- J.A. Schumpeter History of Economic Analysis, Allen & Unwin, London, 1982, pp. 108 - 142.
- H.L. Bhatia, History of Economic Thought, Vikas Publishing House Put Ltd., New Delhi, 1985, pp. 52 - 54.

- ومما يجدر ملاحظته أن فكرة القانون الطبيعى إنتقلت من مجال العلــوم الطبيعية الى العلوم الاجتماعية فى الوقت الذى ظهرت فيه قوانين نيوتن فى انجلترا (١٦٤٢ - ١٧٢٧) ، ولافوازيه فى فرنسا (١٧٤٣- ١٧٩٤) ، وهـذه الفترة سميت بعصر نيوتن . ولقد استخدمت فكرة القانون الطبيعى فى مجال العلوم الاجتماعية لاحداث تحولات فكرية عن القيم الفكرية السابقة ، فقــد استخدمت فى الاقتصاد لابعاد الحكومة والتخلص من تدخلها فى العهــد السابق - التجاريين - ، وكذلك فى السياسة استخدمت لاسقاط فكرة الحــق الالهى المقدس التى كانت تعطى الملوك سلطات مطلقة على الشعوب إبتداء من هذا الحق المقدس الممنوح لهم ، ومن ثم فان رئيس الدولة أو الملك لـم يعد مطلق الحرية فى فعل أى شىء أو عمل ، بل إقتصرت مهمته على الكشف عن القوانين الطبيعية واصدار التشريعات التى تحكم الواقع فى إطار هــذه القوانين . وهؤلاء الملوك والرؤساء فى كشفهم عن هذه القوانين الطبيعيــة إنما يستلهمون العقل ويلتزمون الرأى العام ، وهو ما جعل الرأى العــام رقيبا على سلطة الحكام فى ابتداع التشريعات من القانــون الطبيعــى ، ومن ثم ضعفت سلطاتهم المطلقة لحساب جموع الشعب .

التاسع عشر والقرن العشرين تياران فكريان يناقض كل منهما الآخر ،الأول يعظم التوافق الاجتماعى للرأسمالية ، والثانى يعظم التناقض الاجتماعى لها ،وكلاهما إنما يرجع فى أساسه الفكرى والمنهجى الى كتابات آدم سميث وريكارد و [١] .

ولعل هذا المنهج الفكرى لكلاهما إنما يتناقض مع الاستدلال العقلى الاسلامى ، حيث رسم الله للمسلمين طريقا واحدا للاستدلال هو المنهج العقلى ، وجعل الدليل العقلى مناط التشريع فيما لم يرد به نص قطعى الثبوت قطعى الدلالة [٢] . ومن ثم ينتفى التسليم بكل ما هو ميتافيزيقى فى مجال المعاملات وأهمها قواعد إدارة الاقتصاد القومى واستغلال الموارد وتوزيع العائد ، أى القوانين الاقتصادية للانتاج والتوزيع . فتنتفى مقولة القانون الطبيعى الخارجى الواجب الخضوع له طوعا بدلا من الخضوع له قهرا ، وينتفى وجود اليد الخفية التى تنسق وتزيل التعارض بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، وينتفى تحقيق أهداف لم تكن فى وعى الانسان ولم تنبع من صميم إرادته بل قادت الى تحقيقها تلك اليد الخفية ، ذلك أن الاسلام يعول فى تحقيق الاهداف سواء على مستوى الافراد أو على مستوى المجتمع على الارادة الحرة للاختيار ، وليست إرادة الجبر والقدرية والتسيير [٣] .

---

1. E.K. Hunt, History of Economic Thought, A Critical Perspective, Wadsworth Publishing Company, Inc., Belmout, California, 1979, p. 38.

(٢) أنظر فى أثر التوحيد فى رسم منهج الاستدلال العقلى عند الانسان المسلم إبتداء من إقناعه عقليا بوحدانية الله :
- دكتور سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الاسلامى ، الاصول المنهجية والملكية والتوزيع ، دار النهضة العربية ،القاهرة ، عام ١٩٨٥ ، ص ٨٠ - ٩٧ .

(٣) ويرجع الى الامام على كرم الله وجهه التأكيد على حرية إرادة الانسان واختياره ونفيه للقدر المحتوم . ففى حوار بينه وبين شيخ سأله عن الخروج لقتال معاوية ، هل هو قضاء وقدر ؟ فقال الامام : نعم قضاء وقدر. فقال الشيخ : ما أرى لى من الامر شيئا إن كان ذلك بقضاء وقدر ؟ فقال الامام على : "لعلك ظننت قضاء لازما وقدرا حتما ، لو كان ذلك لبطل الثواب والعقاب ، والامر والنهى وسقط الوعد والوعيد ،ولم يكن

وعلى ذلك فان تناقضا عقليا خفيا يعيشه الانسان المسلم فى المجتمعات الاسلامية التى تطبق النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو لتحكم عملية الانتاج والتوزيع الاجتماعى . ذلك أن الانسان المسلم عليه أن يسلم بقواعد هذه النظرية لأنها من المدركات الواقعية بالنسبة له ، تم على أساسها تنظيم واقعه الاقتصادى فى الانتاج والتوزيع والتبادل منذ فترة الاستعمار واستمرت حتى الآن ، لكنه مع ذلك لايجد لا لها أصلا ينتسب اليه فى أى شئ ، فلا هى نتاج التفاعل الفكرى الخلاق بين فكره وبين واقع مجتمعه فى تطوره كما هى فى أوربا الغربية ولا هى نتاج فلسفته فى إرتباطها منهجيا بمسلماته الدينية الاسلامية ، بل إنها شئ وافد اليه استطاع أن يستبد به . لذلك لم يكن غريبا أن لا يحدث أى تفاعل خلاق بين العقول الاقتصادية العربية والاسلامية وبين هذه النظرية ، فكل إرتباطه بها اقتصر على مجرد النقل والشرح أو على مجرد الحذف والاضافة وتبرير ذلك العمل فقط إبتداء من واقع وفكر غريب عنه هو الواقع والفكر الاوربى الغربى ، ومن ثم فانه ليس من الغريب أيضا أن نجد المجتمعات الاسلامية تتحول عبر الزمن ببلاهة عجيبة سواء فى مجال تلقين علم الاقتصاد أو مجال إدارة الموارد من النظرية الكلاسيكية الى النظرية الكينزية الى أفكار النقديين دون وعى ودون تفسير واقعى مقنع ، وايضا دون معارضة تذكر ، بل وإنه لمن المؤسف حقا أن يسمى هذا النقل والشرح والتقليد المكون للفكر الاقتصادى العربى إبداعا . وهذا التناقض الذى يكمن فى قبول النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو كواقع معاش وفى رفضها فى نفس الوقت عقليا

= المحسن بأولى من المدح من المسئ ، ولا المسيئ بالذم من المحسن، تلك مقالة عبدة الاوثان وجنود الشيطان وشهود الزور ، وهم قدرية هذه الأمة ومجوسها ... إن الله سبحانه وتعالى أمر عباده تخييرا ونهاهم تحذيرا ... الخ .

- دكتور محمد عماره ، المعتزلة ومشكلة الحرية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بدون تاريخ ، ص ٥ - ٣٣ .

- القاضى عبد الجبار بن احمد الهمزانى ، المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ، طبعة القاهرة ، وزارة الثقافة ، الجزء الثامن ، ص٢٦٣ - ٢٦٤ ، ٢٢٢ - ٣٣٩ ، وبصفة خاصة ص ٣٢٩ .

ومذهبيا إنما يجعل الفكر الاقتصادى العربى عاجزا عن التصور الحقيقى للمشاكل الاقتصادية فى بعدها الاجتماعى ، وعاجزا فى نفس الوقت عن تصور الحلول الممكن الوصول اليها إبتداء من الواقع المعاش سواء فى بعده المادى (الموارد المادية) أو فى بعده الاجتماعى أو الثقافى أو التاريخى أو القيمى (من القيم) ، ويقتصر تحليل المشاكل على وصفها بعد وضعها فى إطار التجارب الاوربية السابقة ، وتقتصر الحلول على صياغة الحلول التى سبق وأن قدمت فى هذه المجتمعات ، وهو ما أدى الى تعمق المشاكل الاقتصادية لدول العالم الثالث وضآلة فرص حلها من خلال هذا النمط الفكرى الذى هو إمتداد فقط لتاريخ المجتمعات الاوربية ومحاولة إقتفاء مسيرتها.

ومما يؤكد ذلك أننا نجد توصيات (روشتات) البنك الدولى الى الدول المتخلفة المتعثرة إقتصاديا لا تختلف إختلافا جوهريا فى مكوناتها عن بعضها البعض ، فهى تكاد تكون صورة طبق الاصل من بعضها البعض رغم إختلاف الظروف المادية والموضوعية لكل بلد من هذه البلدان ، الا أن مشاكل كل هذه البلدان إنما ينظر اليها بمنظور واحد هو منظور النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو ، وكذلك فإن إبتداع الحلول انما يأتى من وحى تجارب مرت بها دول أوربا الغربية فقط . وابتداء من هذا المنظور الموحد لخبراء البنك الدولى تكون النظرة الموحدة للاقتصاد الهندى والاقتصاد المصرى والاقتصاد السودانى والاقتصاد البرازيلى ، وكذلك تكون النتيجة الموحدة أيضا لتطبيق هذه التذكرة مزيد من الفشل الاقتصادى ومزيد من تفاقم المشاكل اكثر واكثر فى الدول السابقة التى أخذت بتوصيات هذه التذكره ، وهو ما يعطى دليلا إضافيا على إفلاس النظرية الاقتصادية الغربية فى تشخيص مشاكل الدول المتخلفة وفى إبتداع الحلول الاقتصادية المناسبة على أساسها (١) .

---

(١) على سبيل المثال كانت الانتقادات الموجهة من البنك الدولى للخطة الثانية الهندية (٥٥/٥٦ - ٦٠/١٩٦١) " أن الخطة طموحة اكثر من اللازم ، وأنه لابد من اعطاء أولوية للزراعة بدلا من الصناعة ، وضرورة تشجيع القطاع الخاص ، وضرورة اعطاء حوافز للاستثمار الاجنبى الخاص " .

وبناء على ذلك فان الطريق للاصلاح هو تخفيض القيمة الخارجية للعملة ، واعطاء حوافز جديدة لرأس المال الأجنبى الخاص مثل الحوافز الضريبية وحرية تحويل الارباح الى الخارج ، وتخفيض الاستثمارات فى الصناعات الثقيلة من ٢٠٪ الى ١١٪ من جملة استثمارات الخطة . ولقد تشكل ما سمى بالكونسورتيوم الدولى لمدها برأس المال الاجنبى والاستثمارات المباشرة تحت اشراف البنك الدولى عام ١٩٥٨ الذى تكون من بريطانيا والولايات المتحدة والمانيا الغربية وكندا واليابان . وهكذا وقعت الهند فى فخ الديون كغيرها من الدول التى دخلت اليها التذاكر الاقتصادية للبنك الدولى ، وما أشبه الليلةبالبارحة الاستنزاف من خلال القروض والاستثمار المباشر حاليا بدلا من الاستنزاف الكولونيالى سابقا .

وهذه التذكره فى محتوياتها لا تختلف عن تلك التى قدمت للبرازيل عام ١٩٦٧ ، وعن التى قدمت لمصر عام ١٩٧٣ ، ولقد احتوت التذكره المقدمة لمصر على أربعة عناصر أساسية الاول منها خاص باعادة تنظيم العلاقة بين القطاع العام والخاص على نحو يعمل على تشجيع النشاط الفردى الخاص المحلى والاجنبى ، والثانى خاص بالاثمان والرقابة عليها بضرورة إزالة الرقابة تدريجيا وترك الاثمان تتحدد بواسطة قوى العرض والطلب ، وفى هذا الاتجاه يدخل الحد التدريجى من سياسة دعم أثمان السلع الاساسية ، والثالث خاص بتحرير الواردات والصادرات والبعد عن إتفاقيات الدفع فى تسوية المعاملات الخارجية وتخفيض قيمة الجنيه المصرى فى علاقته بالعملات الخارجية . أما البعد الرابع فهو خاص باعادة النظر فى النظام الضريبى على نحو يشجع رأس المال الاجنبى أو على الاقل يحتوى على ما تضمنه قانون استثمار رأس المال الاجنبى والعربى من اعفاءات ، ويعطى رأس المال المحلى بعض الامتيازات التى تعطى لرأس المال الاجنبى ويفرض نوعا من الضريبة على الايرادات الناتجة من الاستغلال الزراعى ، كما يحاول منع الاحتكاكات الناجمة عن زيادة سوء نمط توزيع الدخل والثروات المصاحب للاستراتيجية الجديدة .

ومن الواضح أن الاخذ بهذه التوصيات فى كل من البلاد الثلاثة وغيرها من الدول أدى الى تدهور الظروف الاقتصادية وتفاقم المشاكل فى الفترة التالية بشكل خطير ولم يسبق له مثيل فى تاريخ هذه المجتمعات قبل تدخل البنك الدولى بتوصياته .

- يراجع فى التعرف على توصيات البنك الدولى فى الهند وآثاره المؤلف التالى :
- دكتور رمزى زكى ، نموذج التنمية الهندى بين تناقضات النمو الرأسمالى وطموحات الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات ،

أما التناقض الثانى فهو قبول وعدم قبول المسلم للفرديــــة ، حيـث تعنى الفردية من الناحية الفلسفية أن يكون الفرد هو الوحدة الاساسية التى ترتبط بها كل القيم والاحكام ، ومن ثم فهو أساس المعرفة وأساس إصـدار الاحكام وأساس تحديد القيم ، ولقد استطاع ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) أن يبنى النزعة الفردية للمجتمع الاوربى بدأ من أسلوب الشك المنهجى الـذى أتبعه فى التخلص من كافة الافكار السابقة على وجوده وخاصة أفكار الكنيسـة ، فبدأ من الشك فى كل المعتقدات الموجودة يمكن للعقل أن يصل الـى الحقيقة بإتباع قواعد المنهج العلمى فى التفكير ، وهذه الحقائق التى يصل اليها العقل إنما تكون اكثر صحة من التى يتوصل اليها الانسان عن طريـق التجربة لأن الاعتماد على الادراك الحسى فقط غير مضمون ومن الخطأ أن نجزم بأن الحاسة هى مقياس الأمور (١) ، وهو ما دعى ديكارت فى تحيزه للعقل

ضمن بحوث ندوة التنمية المستقلة فى الوطن العربى ، مركـز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٨٧ ، ص ٢٣٠ - ٢٣٥ .
وكذلك التعرف على التنمية الاقتصادية الهندية بوجه عام المؤلف التالى :

- V. Pavlov, India: Social & Economic Development, (18th - 20th), Progress Publisher, Moscow, 1975.

- ويمكن التعرف على توصيات البنك الدولى لمصر من التقرير التالـى :

- Arab Republic of Egypt, Economic Report, Document of the World Bank Report, No. 370 a - EGT, 5 January, 1976.

- أنظر فى التعليق على هذه التوصيات وآثارها السيئة على الاقتصـاد المصرى المؤلفات التالية :
- دكتور محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، عام ١٩٧٨ ، ص ٥٩٥ - ٦١٠ .
- دكتور سعيد الخضرى ، اقتصاديات التخلف والتطوير ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، عام ١٩٨٥ ، ص ١٦٧ - ١٧١ ، ١٧٢ - ٢٠٧ .

(١) روبرت م . أغروس وآخرين ، العلم فى منظوره الجديد ، سلسلة عالـم المعرفة ، الكتاب رقم ١٣٤ ، فبراير عام ١٩٨٩ ، ص ٩٨ ، نقلا عن :

- Fracis Bacon, The New Organon, Indianapolis: Bobbs- Merrill, 1960, p. 21.

نفسه المطلقة به الى أن يجعل التفكير العلمى اساس الوجود وذلك بقوله "أنا أفكر فأنا موجود" . وهكذا ينتهى مبدأ الفردية الى الثقة الكاملة فى العقل الانسانى فى الوصول الى كل شىء بإتباع المنهج العلمى ، ومن ثم قدرته على تنظيم كل ما هو موجود فى الكون وخاصة تنظيم العلاقات بين الفرد والفرد ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الفرد والدولة ، وبين الفرد والموارد ... الخ . حيث ينتهى ديكارت الى القول "بأن أية مشكلة لن تستعصى على العقل الذى يهتدى بهذه القواعد" ـ أى القواعد المنهجية للبحث العلمى(١) .

ومما لاشك فيه أن الفردية بهذا المفهوم الفلسفى إنما تتعارض مع جوهر الدين الاسلامى وروح شريعته التى تجعل قدرة العقل الانسانى ـ العقل المنفعل ـ محدودة ومتناهية بالنسبة لقدرة الله تعالى ـ العقل الفعال الأعظم ـ اللامحدودة واللامتناهية ، ومن ثم تسلم الشريعة الاسلامية للعقل الانسانى بقدرته على تنظيم ما فى الوجود من علاقات فيما لم يرد به نص قطعى الثبوت قطعى الدلالة ، كالقواعد المنظمة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الواردة فى القرآن الكريم بآيات واضحة لا تحتاج الى تأويل ، ومن ثم نسان قدرات العقل فى الاسلام مهما كانت إنما تعمل فى إطار القواعد الالهية ، وأن القيم والقوانين والقواعد والاعراف التى ينشئها العقل الانسانى لابد أن تتمشى مع القانون الالهى ولا تخالفه ، وهو ما يعطى للعقل الانسانى سمة التابع وليس المتبوع فى تنظيم علاقات أفراد المجتمع ببعضهم أو بالموارد أو بالدولة (٢) . ولعل ديكارت عانى من أزمة حقيقية ابتداء من منهجه ، فاذا

(١) دكتور فؤاد زكريا ، التفكير العلمى ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، الطبعة الثالثة ، عام ١٩٨٨ ، ص ٣٦ .

(٢) أنظر فى كيفية صدور القانون الوضعى على أساس القانون الالهى والآثار الاقتصادية والاجتماعية للتناقض بينهما المؤلف التالى :

- دكتور سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الاسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٠١ - ١١٨ .
- وكذلك أنظر فى مشكلة الاغتراب كنموذج للمجتمع القانونى المجرد الذى تنفصل فيه الشريعة الوضعية عن الشريعة الالهية والمقارنة بين المجتمع اليونانى والرومانى والفرنسى المؤلف التالى :
- دكتور زكريا ابراهيم ، هيجل ، المثالية المطلقة ، مكتبة مصر ، القاهرة ، عام ١٩٧٠ ، ص ٣٠٣ - ٤٠٥ .

كان الشك يكتنف كل المبادىء والمسلمات المحيطة به والموروثة عن السابقين فمن أين يبدأ البحث العلمى طريقه ، ذلك أن المنطق السليم إنما يقتضى أن ينطلق التفكير العلمى من مسلمات لا تقبل الجدل هى التى يبنى عليها صرح العلم من جديد ، فاذا لم يكن ذلك متوافرا فان كل عالم أو مفكر سوف يفنى جهده وعمره فى إثبات صحة المسلمات المحيطة به والمتوارثة عن سابقيه (١). ولعل المنهج الفلسفى الاسلامى يوفر هذه المسلمات بشكل يقينى لكى يبدأ العلم والفكر من هذه المسلمات التى هى النصوص الدينية قطعية الثبوت قطعية الدلالة المشكلة لقواعد الشريعة الاسلامية فى جانب المعاملات التى نبحث فى اطارها .

والوجه الثانى للفردية هى النفعية ، ولقد أصل هذا الاتجاه النفعى بنتام (١٧٤٧ - ١٧٣٢) وأبرز فكر الطبيعيين الذى كان ينادى بأن الفرد يسترشد فى سلوكه الاقتصادى بالبحث عن أكبر منفعة (لذة) ممكنة ، ليجعل من النفعية فلسفة حياة يقوم عليها السلوك الانسانى كله وليس السلوك الاقتصادى

---

(١) ويصور ديكارت أزمته فيقول أنه بعد أن وصل به تفكيره الى نتيجتين أولاهما الشك فى صحة كل المبادىء الموروثة المنحدرة من السابقين ، والثانية هى أن عليه هو نفسه أن يحصل على المعرفة الحقيقية وأن يبدأ ببناء العالم من جديد ، وذلك بأن يرسم لنفسه برنامجا مفصلا متكاملا ، ثم ينفذه وحده ، كما ينفذ الفنان أى عمل فنى يتولاه . آوى ليلتها الى فراشه ، وقد أشبع ذهنه بسلامة الخطة التى اختطها لنفسه ، فرأى فى منامة كأنه فى شارع طويل مجهول تتقاذفه ريح صرر عاتية ، وهو مقعد لا يقوى على الوقوف ، يئن من وجع فى ساقه . وعندما أفاق من نومه فسر رؤياه أنها تحذير من السير فى دروب السابقين واقتران أخطائهم . والواقع أن ما رآه إنما ينم عن الازمة التى يقع فيها أى مفكر وعالم يهدم كل ما سبقه ويحاول أن يبدأ من الصفر ، هذا إذا كان للاحلام دلالة ترتبط بالواقع أو المستقبل. - دكتور احمد سليم سعيدان ، مقدمة لتاريخ الفكر العلمى فى الاسلام ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد رقم ١٣١ ، نوفمبر عام ١٩٨٨ ، ص ١١٢ .

نفعه ، فبدء من قوله بأن الفرد هو أحسن من يقدر مصالح نفسه فانه لابد أن
تكون لديه الحرية لكى يحقق اكبر قسط من اللذة بأقل قدر من الألم ، وعلى
الفرد أن يبحث عن سعادته التى تتحقق من تحقيق مصالحه الفردية التى
لا يعلمها ولا يقدرها الا هو ، وهو إذا ترك حرا فى كافة المجالات فانه سوف
يحقق مصالحه حسب قانون أعلى لذة بأقل ألم فى كافة مجالات النشاط
الانسانى . ومما لاشك فيه أن السعادة الجماعية سوف تكون اكبر ما يمكن
إذا ترك كل فرد يحقق سعادته بالاسلوب السابق ، لأن السعادة الجماعية
ليست سوى مجموع هذه السعادات الفردية(١) .

والنفعية كفلسفة حياة للانسان إنما تفقده البعد الاجتماعى فى نظرته
والبعد الجماعى فى سلوكه ، وتؤدى الى أن ينطوى على ذاته وأن ينشغل
بمصالحه الفردية وأن يحصر ماهية وجوده فى هويته الخاصة ، وأن يحقق ذاته
من خلال تحقيق مصالحه الخاصة وهو ما انعكس فى النظر الى المجتمع
(الدولة) على أنها حقيقة خارجة عنه ومفروضة عليه . وهو ما يعنى كما يقول
هيجل وجود تناقض حاد بين (الآنية) الشخصية المجردة من جهة والمجتمع
من جهة أخرى ، ومن ثم يصبح المجتمع فى حالة من الفردية الاجتماعية
يتحكم فيها عاملين : الاول هو السيادة المجردة للدولة ، والثانى هو الملكية
الفردية ، ويرجع ذلك الى إنعدام العلاقات الحية التى تربط الفرد بالمجتمع ،
ومن ثم يصبح الافراد عبارة عن ذرات ووحدات منعزلة لا يعنيها من الحياة
الاجتماعية الا العمل على صيانة ملكيتها الخاصة والعمل على توسيعها ،
إذ أصبحت هذه الملكية بمثابة التحقيق المادى الخارجى لوجود الذات .

وفى هذا المجتمع النفعى لابد للدولة أن تحقق ذاتها وكيانها ووجودها ،
وعادة ما يكون هذا التحقيق باتباع سياسة تميل الى الاستبداد والبطش والقوة
فى إخضاع الافراد وحصرهم داخل إطار إجتماعى مفروض ، وهو ما يؤدى الى

1. J.A. Schumpeter, History of Economic Analysis, op. cit., p. 130,134.

أن تصبح الحرية حرية ذاتية باطنة ينعم بها الافراد فى قرارة أنفسهم دون أن تكون لها دلالة إجتماعية ، وتصبح المساواة شكلية ليس لها أى مدلول إجتماعى أو إقتصادى ، وتتحول كافة العلاقات القائمة بين الافراد الى مجرد علاقات قانونية صرفة ، ويميل المجتمع الى الطابع الشكلى أو الصورى . وهكذا تختفى فكرة الكل العضوى ويصبح المجتمع مجموعة من الذرات الفردية تتحكم فى مصيرها قوة غاشمة مستبدة لا مراجعة لسرها أو لقراراتها ، فينظر اليها الافراد على أنها عالم غريب عنهم قائم بذاته مستقل بإرادته عن إرادتهم ، وبالتالى فلن يتحدد لهم وجودا موضوعيا الا من خلال ملكياتهم الفردية الخاصة . ولذلك لم يكن غريبا بعد ذلك أن تتحدد العلاقات القائمة بين الافراد على أساس علاقات الملكية ، إذ أن الملكية الفردية هى الحقيقة الموضوعية أو الوجود العينى للأشخاص ، ومن ثم يصبح القانون مجرد سجل مدنى ينص على ملكيات الافراد ، وكأن القانون بمفهومه العام وقانون الملكية شئ واحد . وهكذا يتحول الافراد الى شخصيات برجوازية لا يهمها الا مراعاة مصالحها الخاصة وملكياتها الفردية ، أما المجتمع فلقد أصبح شئ خارجى معزول عنهم تماما كأنه قدر محتوم وهو ما يعكس حالة لغتراب الوعى عن ذاته .

وهذا التعارض بين الفرد والمجتمع ، وبين حرية الفرد والنظام الاجتماعى يستفحل الى تناقض صارخ بين عالمين منفصلين هما عالم الكلى الذى تمثله سلطة الدولة وعالم الفردى الذى تمثله ثروات الافراد وملكياتهم الخاصة ، وكلما أمعن الفرد فى هروبه من المجتمع الى مصالحه الخاصة كلما أمعن المجتمع فى فرض سيطرته وهيمنته على الفرد أكثر وأكثر ، وهكذا تتباعد الشقة بينهما ويحتدم الصراع(١) .

وبالاضافة الى الصراع الخفى الذى يدور بين الفرد والمجتمع نتاج الفردية والنفعية كأساس فكرى وفلسفى للنظرية الغربية فى النمو فان هناك صراعا أشد ضراوة يقوم بين الفرد والفرد على صعيد العمل الاجتماعى لتحقيق الدخول

---

(١) دكتور زكريا ابراهيم ، هيجل ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ ومابعدها .

والمصالح ، وعلى ساحات الانشطة الاجتماعية الاخرى الضرورية لانفاق الدخول ولاقامة صرح الحياة . ذلك أن البعد النفعى سوف يكون هو أساس التعامل ، ومن ثم يشتد الصراع إذ أن كل نشاط إجتماعى وكل علاقة إجتماعية لها أطراف من البشر لا يدخل اليها أى منهم الا بهدف تحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة ممكنة ،ومن ثم فان حصول أحد الاطراف على ما هو اكبر سوف يكون على حساب من يحصل على ما هو أقل ،وهنا تصبح مقولة العدالة مقولة نسبية وليست مقولة مطلقة ،وتصاغ قيمة العدالة ومدلولاتها من قبل الاقوياء ليبررون حصولهم على نصيب الاسد من نتاج كل علاقة من العلاقات الاجتماعية المتبادلة فى المجتمع . ولذلك لم يكن غريبا أن يكون شعار المجتمع الفردى البقاء للاقوى والذى يصاغ فى عبارات اكثر تأدبا مثل البقاء للافضل والبقاء للاكفء ... الخ .

ويعطى الفكر الفردى حقيقة الصراع بعدا تنظيميا وبعدا شرعيا يكون أحد أركان النظرية الاقتصادية الغربية فى قيامها على المنافسة الكاملة ، وكأنما يعمل على تأبيد الصراع وجعله أحد مقومات الحياة الطبيعية للانسانية لا مفر من التسليم به خاصة فى المجال الاقتصادى . وتسبغ النظرية الاقتصادية الغربية على المنافسة الكاملة أو ما يسمى بسوق المنافسة الكاملة شروطا هى فى الواقع أقرب الى التلفيق والهراء الميتافيزيقى الذى لا يمت للواقع بصلة ،فهى تفترض كثرة البائعين والمشترين بحيث لا يستطيع أى منهم أن يؤثر فى الثمن السائد سواء بزيادة أو نقصان ما ينتجون أو ما يشترون ، ثم تفترض تجانس السلعة لدرجة التماثل ، وتفترض سيادة حرية الدخول الى السوق بكل منتج جديد ، وكذلك حرية إنتقال عوامل الانتاج بلا عائق ، وأخيرا علم كافة الافراد بائعين ومشترين لكل الشروط من ثمن وظروف عرض وطلب السلعة ، وهو ما يؤدى أخيرا بتوافر هذه الشروط الى سيادة ثمن موحد للسلعة محل النظر ، ذلك الثمن الذى يتساوى مع النفقة المتوسطة (مع تحقيق الارباح العادية) والذى سوف يكون أقل ثمن يمكن البيع به ، ومن ثم تكون المنافسة الكاملة مفضية الى تحقيق مصلحة المستهلك فى تخفيض الثمن الى أقصى ما يمكن بتخفيض النفقات الى أقل ما يمكن وهو

٣٣٤

ما لا يستطيع أن يقوم به الا المنتجون الاكفاء فقط ، أما الاقل كفاءة التى تزيد نفقات إنتاجهم فانهم يخرجون من السوق لأن ثمن إنتاجهم من السلعة سوف يرتفع ولا يقبل على الشراء منهم أحد (١) . وهذه الشروط تكاد تكون مفقودة جميعا ولا يتحقق منها شرط واحد ، فمن يستطيع القول أن المشترى يمكن أن يحيط علما بظروف السوق حتى داخل البلد الواحد رغم أن مفهوم السوق يشمل العالم أجمع بالنسبة لسلعة ما ، وكذلك فان تجانس السلعة الواحدة أى تماثلها حتى فى اللون والحجم وطريقة التعبئة والتغليف يكون مستحيلا . وكيف يمكن أن تنتقل عوامل الانتاج بين مجالات الانتاج دون عائق ، إن انتقالها من مجال انتاجى لآخر إنما يعنى فى الواقع إهدار الجزء الاعظم من قيمتها إن لم يكن كل هذه القيمة ، والا فكيف ينتقل رأس المال الآلى بسهولة من صناعة الصلب الى صناعة الاحذية ، وكذلك العمال الذين لا يعلمون شيئا عن الصناعة الاخرى . وبالاضافة الى ذلك فان إفتراض زيادة عدد البائعين (المنتجين) وعدد المشترين (المستهلكين) يؤدى الى سيادة ثمن واحد لا يستطيع أحد منهم سواء منتج أو مستهلك التأثير فيه ، فان الامر ليس بهذه البساطة ففى الواقع أن الثمن لا يتحدد الا بظروف الانتاج مع ظروف الاستهلاك ، وفى الاولى فان حجم الانتاج يتحدد بشكل كلى على مستوى الاقتصاد القومى تبعا لحجم الانفاق القومى الذى يحكمه حجم دخول المستهلكين المعدة للاستهلاك ومن ثم فان الثمن لا تصيغه شروط المنافسة الكاملة أو كبر عدد المنتجين والمستهلكين ولكن تحدده حجم الدخول الموجه للاستهلاك على مستوى المجتمع وهو ما سماه كينز بالطلب الفعال فى نظريته للتحليل الكلى (٢)، فالمنتجين لن ينتجوا الا فى حدود ما يمكنهم أن يبيعوه تبعا لحجم الانفاق الكلى وبما يضمن تحقيقهم لأقصى أرباح ممكنة ، والانفاق الكلى يعتمد على حجم الدخول

---

(١) دكتور باهر عتلم وآخرون ، المدخل الى علم الاقتصاد ، دار القلم ، دبى ، عام ١٩٨٩ ، ص ٢٣٠ - ٢٣٢ ، ٢٤٠ - ٢٤٥ .

(٢) أنظر فى نقد نموذج الحرية والمنافسة الكاملة المؤلف التالى :

- Charles Bettelheim, Studies in the Thoery of Planning Asia Publishing House, New York, 1976, pp. 5 - 9.

التى يحصل عليها مجموع الافراد فى المجتمع. ولنا أن نسأل لماذا لم تنخفض الاسعار رغم التقدم التكنولوجى الهائل وإبتداع مدخلات تحل محل المدخلات الزراعية للصناعة.

والمنافسة الكاملة هى الوجه التنظيمى للصراع الناتج عن الفلسفة الفردية النفعية للسلوك العام ، ولقد صورت فى الجانب الاقتصادى على أنها فى مصلحة المستهلك حيث يتنافس المنتجون على تخفيض التكاليف ومَن يُخفض التكاليف يستطيع أن يبيع بأثمان أقل ومن ثم يبقى داخل حلبة الانتاج ، أما من ترتفع تكاليفه ولو لوحدة نقدية واحدة فانه يعد غير كفء ومن ثم لابد أن يخرج من حلبة الانتاج لأنه سوف يضطر للبيع بخسارة ، وهذا الاسلوب لم يخدم المستهلك فى شىء بل قام بخدمة تركز رأس المال حيث إستطاعت المشروعات الكبيرة ذات رأس المال الاكبر أن تطرد المشروعات الصغيرة الاقل رأسمالا من السوق من خلال المنافسة وأن تنفرد بالمستهلك وتحتكر رفع الاسعار فى مواجهته. ولقد شهدت مرحلتى الرأسمالية الناشئة والرأسمالية التوسعية سياسات لم يكن لها من هدف الا الوصول الى الاحتكار عن طريق المنافسة أهمها سياسات الاغراق التى لم يوقفها الا بعضا من يقظة البعد الجماعى فى مواجهة البعد الفردى حيث تمكنت الحكومات الاوربية من منع سياسات الاغراق داخل مجتمعاتها وإن سمحت بها فى مواجهة المجتمعات الاخرى وخاصة المتخلفة منها . ورغم ذلك فان النظم الاقتصادية الغربية قد إنتقلت فى الربع الاخير من القرن الحالى الى الاحتكار على مستوى العالم وأيضا من خلال أسلوب المنافسة على المستوى الدولى .

إن هذه الفردية النفعية التى تقوم على الصراع بأسلوب المنافسة الكاملة تتناقض تناقضا كاملا مع الجماعية التى يقوم عليها بناء المجتمع الاسلامى وأسلوب إدارته . فالفرد فى الاسلام ليس هو المحور الذى يدور حوله المجتمع ، فلا التشريع ولا اصدار الاحكام القيمية ولا وضع القواعد العامة المجردة لإدارة موارد المجتمع يختص بها وحده ، بل لابد أن يستلهم فيها القواعد الالهية التى أنزلها الله تعالى وهى النصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة والتى يمتنع أن يجتهد العقل الانسانى الاسلامى فى مواجهتها ، أما ما عدا ذلك فان للعقل الانسانى أن يجتهد فى إستنباط الاحكام والقواعد والقوانين

والاعراف المسيرة للمجتمع إبتداء منها ودون أن يتعداها أو يتجاهلها .

ويجب أن نشير الى أن البعد الاجتماعي والنظرة الجماعية هى التى يجب أن تسيطر على التشريع وارساء القواعد والقوانين والاعراف(١) ، ذلك أن حركة المجتمع هى التى لابد أن تحكم حركة الافراد وليس العكس ، ومنفعة المجتمع هى التى تتوزع كمنافع للأفراد ، ومصلحة المجتمع هى التى يجب أن تتوزع كمصالح للأفراد ، وبتعبير اكثر دقة فان مصلحة المجتمع تسبق مصلحة الافراد وتحكمها فالمجتمع مقدم على الافراد وليس العكس .

ويضرب الله لنا مثلا لنعيه ونفهم دلالته فى القرآن الكريم ، فنرى أنه تعالى عندما يتوجه الى المسلمين بأمر أو نهى أو تقرير لقاعدة منظمة لحياتهم فانه لا يخاطب آحادهم بل يخاطب الجماعة الاسلامية كلها ، أى المجتمع الاسلامى، رغم إلتزام الفرد وحده بهذه القواعد الآمرة أو الناهية ومن ثم سوف يسأل عنها هؤلاء الافراد آحادا ، الا أن الله تعالى يجعل محور الامر والنهى والتقرير للقواعد هو المجتمع ويجعل الافراد يدورون فى فلكه فى حدود هذه الاوامر والنواهى وترتيب المصالح ، فالجماعة مقدمة على الفرد فى الاسلام ولذلك خصها بالخطاب (نداء الجماعة) دون الافراد (نداء الفرد) .

وهكذا نجد الله تعالى يقول فى أمره وتقريره للقواعد الآمرة :

- يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله والرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا (٢) .
- وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون (٣) .

---

(١) أنظر فى جماعية التشريع الاسلامى فى الاقتصاد مايلى :
- دكتور محمد فاروق النبهان ، الاتجاه الجماعى فى التشريع الاقتصادى الاسلامى ، مطبعة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية عام ١٩٨٤ ، وخاصة ص ١٢٤ - ١٦٢ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٥٩ .

(٣) سورة التوبة ، الآية ١٠٥ .

- يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء ولو على أنفسكم أو الوالدين أو الاقربين (١) .
- إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل (٢) .
- ياأيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكونوا خيرا منهن (٣) .
- ياأيها الذين آمنوا أجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا (٤) .
- ياأيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم (٥) .

وهكذا رغم أن كل القواعد الحاكمة لكافة سلوكيات الافراد إنما انزلها الله بصيغة الجمع مخاطبا فيها المجتمع ومقدما له على الفرد ، فانه تعالى عندما يتحدث عن الانحرافات عن هذه القواعد والنظام الاخلاقى الذى وضعه إنما يتكلم عنها بصفة الفرد ، وعند ما يتحدث عن وعده لمن تمسك بشريعته ، أو عن وعيده لمن خالفها أيضا يتحدث بنداء الفرد ، ويبدأ الله تعالى حديثه عن قبول الانسان كفرد لمسؤليته فى حمل أمانة تنفيذ شرع الله على الارض فيقول تعالى : " إنا عرضنا الأمانة على السموات والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوما جهولا " (٦)

- وكل إمرئ بما كسب رهين (٧) .

---

(١) سورة النساء ، الآية ١٣٥ .
(٢) سورة النساء ، الآية ٥٨ .
(٣) سورة الحجرات ، الآية ١١ .
(٤) سورة الحجرات ، الآية ١٢ .
(٥) سورة البقرة ، الآية ١٧٢ .
(٦) سورة الاحزاب ، الآية ٧٢ .
(٧) سورة الطور ، الآية ٢١ .

- ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامه أعمى (١) .

- الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين (٢) .

- والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم (٣) .

- من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا فى الارض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا " (٤) .

- ومن أظلم ممن إفترى على الله كذبا أو كذب بآياته (٥) .

ويقول الله فى وعده :

- فى مقعد صدق عند مليك مقتدر (٦) .

- أنظر كيف فضلنا بعضهم على بعض وللآخرة اكبر درجات واكبر تفضيلا (٧) .

- يا أيتها النفس المطمئنة ، إرجعى الى ربك راضية مرضية ، فادخلى فى عبادى وأدخلى جنتى (٨) .

ومرة أخرى يجب أن نلاحظ أنه رغم أن الله تعالى يتحدث عن الانحراف عن النظام الاخلاقى الاسلامى بصيغة الفرد فانه عندما يضع العقوبات الدنيوية

---

(١) سورة طه ، الآية ١٢٤ - ١٢٦ .
(٢) سورة النور ، الآية ٢ .
(٣) سورة المائدة ، الآية ٣٨ .
(٤) سورة المائدة ، الآية ٣٢ .
(٥) سورة الانعام ، الآية ٢١ .
(٦) سورة القمر ، الآية ٥٥ .
(٧) سورة الاسراء ، الآية ٢١ .
(٨) سورة الفجر ، الآيات ٢٧ - ٣٠ .

للمنحرفين فانه يعود مرة أخرى الى مخاطبة المجتمع الاسلامى بصيغة الجمع، وذلك إشارة الى أن يتولى المجتمع تقويم المنحرفين وإنزال العقوبات التى شرعها لهم ، فيقول تعالى فى تنفيذ عقوبة الجلد فى الزنا " فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " ، وفى السرقة " فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ".

وكذلك فان المجتمع الاسلامى قد رأى فى فترة إزدهاره وقوته تقيدا لحرية الافراد الشخصية من أجل تحقيق المصالح العليا للمجتمع ، فنذكر على سبيل المثال ما قام به الفاروق عمر بن الخطاب طوال فترة ولايته من منع كبار الصحابة من الخروج من المدينة الا بإذنه ، وهو ما يعنى تقييدا لحرية الانتقال الشخصية للافراد ، وكذلك إخراجه نصر بن حجاج من المدينة الى العراق لجماله وإفتتان النساء به فى فترة غياب رجال المسلمين فى جيوش الفتوحات الاسلامية(١) .

وبطبيعة الحال فان رفض الاسلام للفلسفة الفردية النفعية واستبداله بها بالفلسفة الجماعية وتقديم مصلحة الجماعة الاسلامية (المجتمع) على مصلحة الفرد إنما يهدم أسلوب المنافسة الكاملة من أساسه كإطار تنظيمى وأداة

---

(١) محمد حسين هيكل ، الفاروق عمر ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٩٢ - ١٩٤ ، ص ٢٧٠ .

كان السبب الذى جعل عمر بن الخطاب يحجر على حرية تنقل الصحابة هو رغبته أن يظلوا معه ليساعدوه فى الحكم باستشارتهم . والسبب الثانى كما قال هو خوفه من أن يفتتن بهم الناس فى الامصار ، فيقولون أصحاب رسول الله ، أصحاب رسول الله ، فتختلف فتواهم فيختلف المسلمون فى البلدان .

أما الحالة الثانية ، فكانت عندما سمع إمرأة فى وسط الليل تتوجع فى فراشها وتقول شعرا ينتهى بهذا البيت :

ألا سبيل الى خمر فأشربها ام هل سبيل الى نصر بن حجاج

فاستدعى الرجل فوجده جميلا ملفتا للنظر، فأمره أن يطم شعره فكان أجمل ، فأمره أن يعتم فازداد جماله ، فقال له والذى نفسى بيده

٢٤٠

عملية لاستغلال وادارة الموارد وتحقيق المصالح . ولعل هذا الاسلوب تم نفيه إسلاميا بنصوص اكثر وضوحا بحيث لا تحتاج الى اعمال العقل في استنباطها من أحكامها ، فلقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال " والله ما الفقر أخشى عليكم ولكنى أخشى أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتهلككم كما أهلكتهم "(١) ، وكذلك يقول صلى الله عليه وسلم فى حديث طويل عن أبو هريرة " والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه . . . "(٢) . وهو ما يفهم منه بوضوح أن أساس سلوك المسلم تجاه المسلم التعاون وليس التنافس ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم ما كان يخشى علينا من الفقر قدر ما كان يخشى علينا من أسلوب التنافس المهلك . ورغم ذلك نجد بعض الكتاب الذين [illegible]

[illegible]

يلجأون الى القرآن الكريم ليحصلوا على مبرر يدعون على أساسه أن تنظيم العملية الاقتصادية انما يقوم على المنافسة الكاملة ، ومن ثم على الحرية الفردية ، ويستدلون على دعواهم هذه بجزء من آية فى سورة المطففين حيث يقول الله تعالى " وفى ذلك فليتنافس المتنافسون "(٣) .

لا تكون بارض أنا بها ، فأمر له بما يصلحه وسيره الى البصرة ، وهو ما حدث مع رجل آخر يسمى أبو ذئب .

وتروى نفس الواقعة على أساس أنه تم التعرف على المرأة وكان زوجها فى الغزو لمدة ثمانية شهور ، فسأل عمر بعض أهله عن أقصى ما تستطيع المرأة أن تصبر على فراق زوجها بلا تكلف ولا عنت ، فقيل له أربعة أشهر ، فأمر قواد الجيوش أن لا يغيب الرجل عن زوجته أكثر من أربعة شهور .

- عبد الرحمن الشرقاوى ، على إمام المتقين ، الجزء الأول ، مكتبة غريب ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٢٢ .

(١) رواه الشيخان والترمذى عن إبن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٢) دكتور عز الدين ابراهيم ، الاحاديث النووية ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١١٥ .

(٣) سورة المطففين ، الآية ٢٦ - ٢٥ .

بل والاجدر أن نورد الآية كاملة على الاقل حتى نتعرف على قول الله كاملا ، بل والافضل أن نأخذ فى اعتبارنا الايات السابقة على الآية محل البحث حتى نتعرف على إرادة الله كاملة لفظا ومعنى . والآية إنما هى نهاية وصف مقارن بين ما سوف يلقاه الفجار من الناس فى الآخرة بعد أن يتلقون كتابهم وما سوف يلقاه الابرار بعد تلقيهم لكتابهم ، فيقول الله تعالى " كلا إن كتاب الفجار لفى سجين ، ثم يصف أحوالهم حيث ينهى سبحانه وتعالى هذا الوصف بقوله " ثم يقال هذا الذى كنتم به تكذبون " . ثم يبدأ تعالى فى وصف ما يلقاه الابرار بقوله " كلا إن كتاب الابرار لفى عليين " ، الى أن ينتهى الى قوله تعالى " يسقون من رحيق مختوم ، ختامه مسك وفى ذلك فليتنافس المتنافسون "(١) . وهكذا يتضح أن السور السابقة لا تقصد أن يكون المسلمون

---

(١) تظهر بصمات النظرية الاقتصادية الغربية للنمو فى بعض الكتابات الاقتصادية الاسلامية تشتد عند البعض لدرجة تبنى التحليل الاقتصادى الحدى ونظرية التوازن كاملة ، رغم التنويه بعكس ذلك ، فيقول الدكتور محمد عبد المنعم عفر فى مقدمة كتابه " نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ، الاثمان والاسواق " "إنه ليس الهدف من هذه الدراسة هو تغيير القوانين أو الاختلاف عنها لمجرد الاختلاف ، بل إن الهدف هو أن نحدد هويتنا ونتبادل المنافع مع غيرنا دون تأثر أو تغيير فى هويتنا وسلوكنا " . واين هى هويتنا الفكرية والاقتصادية إذا ما وضعنا اسم الاسلام على النظرية الاقتصادية الغربية كاملة .

- دكتور محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، عام ١٩٨١ ، ص ٢٧٩ ومابعدها .

وكذلك من يقول " النظرية الاسلامية للاثمان تقوم على أساس مبدأ التعاون والمنافسة الشريفة بدلا من التنافس الاحتكارى كما هو الحال فى ظل الرأسمالية " .

- دكتور منصور ابراهيم تركى ، الاقتصاد الاسلامى بين النظرية والتطبيق ، المكتب العربى الحديث ، ١٩٧٠ ، ص ١٧٥ .
- دكتور على عبد الرسول ، المبادىء الاقتصادية فى الاسلام ، دار الفكر العربى ، عام ١٩٨٠ ، ص ١٠١ .

وكذلك يورد كاتب آخر تحت عنوان المنافسة الاسلامية ، " إن النظام الذى يدعو اليه الاسلام هو نظام المنافسة ولكنها منافسة ذات صفات معينة ، إذ يوجب الاسلام أن تكون منافسة بناءة تنصب على التسابق فى إجادة العمل واجادة المنتجات وتفوقها . كما يجب أن تكون منافسة

متنافسون فى معاملاتهم وفى ادارة موادرهم وترتيب مصالحهم ، بل متنافسون فى رضاء الله وفى الحصول على وعده وجزائه ، وهؤلاء هم اكثر الناس إنضباطا فى معاملاتهم كما هم فى عباداتهم ، فهم لن يكونوا ولن يقبلوا بأى حال التنافس على المصالح والموارد ، ولا التنافس على أى شئ دنيوى من عقار أو متاع أو تجارة أو أموال ذلك أنهم يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، وهم الذين وعدهم الله بالآخرة فقال " تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا فى الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين"(١) . وعلى ذلك يكون الاستدلال بنصف الآية السابق استدلالا مبتورا وفى غير موضعه . وأيضا فان الآية المستدل بها على المنافسة إنما وردت فى سورة المطففين التى تبدأ بالحديث عن المعاملات بين الناس وتصف من يأخذون اكثر من حقهم عندما يكون لهم اليد العليا فى القسمة ، والفصل بين الحقوق المتبادلة (الحقوق الموزونة ويمكن أن تمتد الى كافة الحقوق المتبادلة موزونة وغير موزونة) فيأخذون اكثر مما يستحقون سواء عند القبض والاستلام أو عند الدفع والوفاء ، وهم سوف يحصلون على كتابهم فى الآخرة مع الفجار ، أما نقيض هذه النوعية فان كتابهم سوف يكون مع الابرار . وفى هذه الجزئية يجب أن نوضح أن الاسلام لا يقوم على الايثار المخل الذى ينتهى الى التسليم فى المصالح التى تنشئ نوعا من الكسالى غير العاملين الذى يعيشون على إيثار غيرهم من المنتجين والعاملين ، ولكن ذلك الايثار مطلوب إستثناء مع الضعفاء من المسلمين الذين لا يملكون حيلة فى ضعفهم حتى لا يسقطوا صرعى الحاجة فى المجتمع الاسلامى والتى نزلت فيهم آية الايثار والتى يقول فيها الله تعالى : " ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا ، قل إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد

خيرة فلا يترتب عليها الاضرار بالغير . وهكذا يسود المنهج التوفيقى والتلفيقى وليس البحث الفكرى الاصيل والمستقل عن قواعد ادارة الموارد والنشاط الاقتصادى فى الشريعة الاسلامية .

- أنظر المذكرات التى قدمت لطلاب جامعة الامارات فى الاقتصاد الاسلامى عام ١٩٨٥/٨٤ والتى جمعت فيها فصول مصورة من كتب مختلفة دون الاشارة الى أسماء المؤلفين (غير منشورة) .

(١) سورة القصص ، الآية ٨٣ .

منكم جزاء ولا شكورا" (١) ، أما الوضع الطبيعى عند تلاقى الارادات الكاملة غير المشوبة بأى عجز فان على كل مسلم أن يكون حريصا على مصالحه ليس مضيعا لها ، وذلك دون مغالاة أو تعدى على الحقوق كما فى سورة المطففين وفى ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " إحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تقل أنى فعلت كان كذا وكذا ، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل فان لو تفتح عمل الشيطان " (٢) .

إن هذه التناقضات بين المكونات الفكرية والفلسفية للنظرية الاقتصادية الغربية وبين المكونات الفكرية والفلسفية للانسان المسلم النابعة من عقيدته الاسلامية إنما تجعله يعمل فى إطار نقيضين يتنازعان وجدانه وعقله وسلوكه وهو ما ينعكس فى عدم وصوله الى الابداع عند أى مرحلة تاريخية من مراحل حياته منذ أن طبقت هذه النظرية على مجتمعه . بل تحول الى مقلد فى كافة مناحى الحياة ، فهو يحتاج الى فكر ليجتره ،ولنظريات ليبحث لها عن بعض المبررات الواقعية فى مجتمعه تشابه تلك المبررات التى أوجدتها فى بلدها الأصلى ، بل إن المشاكل العملية التى تعصف ببلده إنما يحاول أن يجد لها شبيها فى العالم الخارجى عالم النظرية الاقتصادية الغربية لكى يصطفى من بعض حلولها الغربية بعضا يقدمه حلا أو يدمجه فى حل لمشاكل بلده ،إن هذه الصورة لتصور لنا التبعية الفكرية لهذه النظرية حيث تعجز الغالبية الساحقة من الاقتصاديين فى الدول العربية والاسلامية الا عن تقديم فكرا قائما على فكر ، أو فرعا قائما على أصل ، أو حلا لمشكلة قائما على بعد إجتماعى مختلف . بل إنه لم يعد غريبا علينا أن نجد غالبية العلماء والمتعلمين والمثقفين يبدؤن حديثهم بمقولة فى أمريكا حدث ويحدث ، أو فى انجلترا تعالج مثل هذه المشكلة بكذا وكذا ، أو أن العالم الاوربى الغربى تناول هذا الموضوع فى كتابة كذا أو كذا ، فهذه المقولات والبدايات نجدها واضحة حتى

---

(١) نزلت هذه الآية فى سيدنا على وزوجته السيدة فاطمة الزهراء حيث أعطيا فطور صومهما لمسكين وفى اليوم الثانى أعطيا فطورهما ليتيم ، وفى اليوم الثالث لأسير فكانا مثلا فى الايثار وانكار الذات . سورة الانسان ،الآية ٧ ، ٨ .

(٢) رواه احمد ومسلم وابن ماجه من أبى هريرة ، صحيح الجامع الصغير ،المكتب الاسلامى ، بيروت ، الجزء السادس ، ص ٥ .

فى الثرثرة حول الاحوال الاقتصادية كما نجدها أيضا فى الحديث العامى لتحليل الاوضاع الاقتصادية ومحاولة إبتداع حلول للمشاكل . ومع ذلك نجد نفس الشخص فى موقع آخر يبدأ نفس الحديث بعدم إتباع المنهج الاسلامى الذى يجب أن يرعى فيه كل مسلم حق الله والذى يتمثل فى حق المجتمع الاسلامى على كل من المسلمين ، وأن افتقاد البعد الاجتماعى وتقديم مصالح الجماعة الاسلامية (المجتمع) على مصالح الافراد هو السبب الرئيسى فى الضياع الاقتصادى وتفاقم المشاكل الاقتصادية ، فلقد تحول المسلمون الى وحوش إقتصادية يفترس القوى منهم جماعات وجماعات من المسلمين الضعفاء ، ولقد تحولوا الى نفعيين لا يهمهم الا مصالحهم الفردية ، مستعدين لأن يصارعوا كل شىء ليصرعوه دفاعا عن النجاح سواء كان ماديا أم معنويا ، إنه لا حل الا إبتداء من القيم الاسلامية . والسبب فى هذا التمزق بين اتجاهين هو أن تصرفات الانسان وأفعاله إنما تتم على مستويين متداخلين يبرز أحدهما فيطغى على الآخر حينا ، ويخفت أحيانا أخرى كى يسمح للاتجاه الآخر بالظهور والطغيان على السلوك أو التصرف الاول ، أحد هذين الاتجاهين السلوكيين إنما تدفع اليه مكونات النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو وفلسفتها الفردية النفعية بأداتها المنافسة فى تحقيق المصالح ، أما الاتجاه الآخر فهو الاتجاه الجماعى ومراعاة الجماعة الاسلامية والتوجه الى الله فى العمل والتحصيل إيا كان نوعه ماديا أو معنويا .

إن النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو إنما تتقاسم عقل ووجدان الشعوب العربية والاسلامية فمصالحه المادية مرتبة واقعيا حسب هذه النظرية وفى هذا الموقع من حياته وتصرفاته لابد أن تغلب عليها الفردية النفعية ولابد أن يدخل فى تنافس مع من هم يشغلون نفس النشاط أو المهنة أو الحرفة أو العمل الذى يشغله ، إذ أن ذلك السلوك هو شرط نجاحه وتفوقه ماديا واقتصاديا ، وتشتد حدة الصراع والتنافس أو تخفت تبعا لمدى استفحال الاقتناع بهذه النظرية فى المجتمع من عدمه . ومع ذلك فان الانسان المسلم فى نفس الوقت تحكمه نوازع أخرى مناقضة كامنة فى الجزء الآخر من عقله ووجدانه هى البعد

الجماعى ومراعاة مصالح الجماعة الاسلامية والبحث عن إرضاء الله تعالى وكسب رضاه إبتداء من مراعاة مصالح الافراد والجماعات التى تشتبك معه فى مصالح أو يشغلون نفس النشاط أو المهنة أو الحرفة أو العمل ، فهو لا يقبل أخلاقيا أن يكون فرديا أو نفعيا معهم فقط ولا يقبل أن يدخل فى صراع معهم أو تنافس ، ذلك أن قيمه الاسلامية لا ترضى الا أن يكون معينا متعاونا معهم . ويشتد هذا الاتجاه التعاونى الى حد الايثار أو يخفت حسب مدى القناعة بالمنهج الاسلامى فى استغلال وادارة الموارد وعدم التسليم بالنظرية الاقتصادية الغربية من عدمه .

ولعل ذلك يفسر لنا كثيرا من الظواهر السلوكية على مستوى الافراد ومستوى الجماعات ومستوى الشعوب . فالمجتمعات العربية والاسلامية التى سبقت الى تطبيق النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو فى غالبية القطاعات الاقتصادية والتى تسهر علميا على صقلها دائما واضافة كل جديد اليها وابراز تعاليمها والعمل على تعميقها أكثر واكثر وإقناع مزيد من الافراد بها نلاحظ أنها تموج بالصراعات أكثر وأكثر من غيرها من المجتمعات المتأخرة فى تطبيق هذه النظرية والمهتمة بتعميقها . وكذلك اذا لاحظنا حتى داخل المجتمع الواحد ولنأخذ نفس المجتمع السابق مثلا ، فاننا نجد المثقفين والمتعلمين اكثر الناس تنافسا وصراعا فى مجالات نشاطهم ، بل دائما ما يكتنفهم القلق والتردد الواضح بين مجموعتى القيم المتناقضة ، قيم الفردية النفعية التنافسية ، وقيم الجماعية التعاونية ، فهم فى ضعفهم دعاة للقيم الجماعية والتعاونية وتقديم مصالح المجتمع على مصالح الافراد ، أما إذا تغيرت مراكزهم وأصبحوا ضمن الاقوياء سلطة أو مالا فانهم يصبحوا فى غالبيتهم فرديين نفعيين يُقِرون التنافس أسلوبا مشروعا لترتيب المصالح وتحقيقها . وعلى العكس من ذلك نجد أقل الناس تعليما - أى أبعدهم عن فهم النظرية الاقتصادية الغربية أو التأثر بها - أقرب الناس الى التعاون وأبعدهم عن التنافس . واذا أخذنا مجتمعا واحدا لنتابع بشكل عام الاتجاه العام لسلوكيات الجماعات داخله لوجدنا صدقا لما سبق أن قدمنا ، ففى المجتمع المصرى على سبيل المثال تشتد الصراعات

التنافسية والفردية النفعية من عواصم الاقاليم وعلى قمتهم جميعا القاهرة كعاصمة العواصم ، بينما لو خرجنا الى الريف المصرى فى الدلتا لوجدنا الفلاحين أقرب الى الجماعية والتعاون منهم الى الفردية النفعية التنافسية، بل إن صعيد مصر تغلب عليه الجماعية التعاونية بشكل واضح وتظهر قيم الايثار والتضحية من أجل الجماعة بشكل متفرد ، ذلك أنهم كانوا أبعد ما يكون عن مراكز إشعاع تعاليم النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو لفترة سابقة طويلة سواء بالتعليم أو بالتطبيق على الانشطة الاقتصادية مثل الصناعة والتجارة حيث كانت الزراعة الاقرب الى البدائية تشكل النشاط الاساسى الى عهد قريب. واذا ما تجاوزنا المجتمع المصرى الى المجتمع السودانى وهو إمتداد أصيل للمجتمع المصرى لوجدنا الشعب السودانى فى غالبيته اكثر وفاء وتمسكا بالجماعية التعاونية حتى الايثار من الشعب المصرى ، ذلك أن المجتمع المصرى كان أسبق فى القناعة والمحافظة على النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو علما وعملا . أما المجتمع السودانى فان الغالبية الساحقة من أفراده لم ينتقلوا الى هذا المستوى من الاقتناع بهذه النظرية ، ولذلك فانهم مازالوا يتمسكون بالجماعية التعاونية حتى الايثار فيما بينهم ، بل وينقلون هذه المبادىء لتحكم سلوكياتهم وتصرفاتهم فى أى مكان يهاجروا اليه حتى داخل المجتمعات الفردية النفعية التنافسية دول أوربا الغربية والولايات المتحدة .

إن الصراع الذاتى الذى يعيشه الانسان المسلم داخل المجتمعات العربية والاسلامية بين قيم وفلسفة النظرية الاقتصادية الغربية والقيم الاسلامية لادارة واستغلال الموارد وترتيب المصالح والذى يؤثر على إبداعه بالعدم نتاج بعثرة جهده العقلى والوجدانى بين نقيضين لابد أن ينتهى ، وهو منطقيا لن ينتهى الا بأحد نهايتين ، الاولى هى أن ينتهى الاسلام بقيمه ومقوماته الفكرية من عقل ووجدان الانسان المسلم حتى تشغلهما قيم ومقومات النظرية الاقتصادية الغربية الفردية النفعية التنافسية ، والثانية هى أن تنتهى هذه النظرية وتطرد خارج عقل ووجدان الانسان المسلم علما وعملا ليستقر فى عقله ووجدانه قيم الاسلام الجماعية التعاونية . أما الاصرار على الجمع بينهما فانه أيضا سوف

ينتهى بالمجتمعات العربية والاسلامية الى أحد النهايتين السابقتين ولكن بعد أن تنال من الشقاء والضياع ما تستحقه جزاء وفاء على تقاعسها عن التحول الى المسار الصحيح مسار الشريعة التى تؤمن بها ، والتى لا نخاف عليها من الضياع تحت أى قوى كانت أو أى نظريات أو مذاهب إبتدعت ، فهم لن يكونوا أقوى من حقبة تاريخية كاملة مرت على العالم العربى والاسلامى حاولت فيها جحافل عساكر الاستعمار الكولونيالى بكل الوسائل أن تقضى على الاسلام قبل كل شىء فبقى الاسلام وقضى عليهم .

٣٤٨

مراجع البحث

أولا : الكتب العربية .

١ - القرآن الكريم .
٢ - المنجد فى اللغة والاعلام ، دار الشروق ، بيروت ، نشر المكتبة الشرقية ، عام ١٩٨٦ .
٣ - دكتور احمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ .
٤ - دكتور احمد سليم سعيدان ، مقدمة لتاريخ الفكر العلمى فى الاسلام ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد رقم ١٣١ ، نوفمبر ١٩٨٨ .
٥ - دكتور باهر عتلم وآخرين ، المدخل الى علم الاقتصاد ، دار القلم ، دبى ، عام ١٩٨٩ .
٦ - بول باران وبول سويزى ، رأس المال الاحتكارى ، بحث فى النظام الاقتصادى والاجتماعى الامريكى ، ترجمة حسين فهمى مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، عام ١٩٧١ .
٧ - دكتور ثروت أنيس الاسيوطى ، نظام الاسرة بين الاقتصاد والدين ، الجزء الاول والثانى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، عام ١٩٦٦ .
٨ - دكتور ثروت أنيس الاسيوطى ، الصراع الطبقى وقانون التجار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٦٥ .
٩ - جاك وودس ، جذور الثورة الافريقية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، عام ١٩٧١ .
١٠ - دكتور رمزى زكى ، فكر الازمة ، دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى ، مكتبة مدبولى ، عام ١٩٨٧
١١ - روبرت م . أغروس وآخرين ، العلم فى منظوره الجديد ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم ١٣٤ ، الكويت ، فبراير عام ١٩٨٩
١٢ - دكتور زكريا ابراهيم ، هيجل ، المثالية المطلقة ، مكتبة مصر ، القاهرة ، عام ١٩٧٠ .
١٣ - دكتور سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الاسلامى ، الاصول المنهجية والملكية والتوزيع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٦ .
١٤ - دكتور سعيد الخضرى ، اقتصاديات التخلف والتطوير ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، عام ١٩٨٦ .

١٥ - دكتور على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، دراسة تحليلية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، عام ١٩٨٦ .

١٦ - عبد الرحمن الشرقاوى ، على إمام المتقين ، الجزء الاول ، مكتبة غريب ، القاهرة ، بدون تاريخ .

١٧ - دكتور عز الدين ابراهيم وآخرين ، الاحاديث النووية ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، عام ١٩٨٢ .

١٨ - دكتور على على عبد الرسول ، المبادىء الاقتصادية فى الاسلام ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، عام ١٩٨٠ .

١٩ - دكتور عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ، عام ١٩٧٨ .

٢٠ - دكتور فؤاد زكريا ، التفكير العلمى ، سلسلة عالم المعرفة ، الطبعة الثالثة ، الكويت ، عام ١٩٨٨ .

٢١ - دكتور فؤاد مرسى ، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، عام ١٩٨٠ .

٢٢ - القاضى عبد الجبار بن احمد الهمزانى ، المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ، طبعة القاهرة ، وزارة الثقافة ، الجزء الثامن .

٢٣ - دكتور محمد حسين هيكل ، الفاروق عمر ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٢٤ - دكتور محمد فاروق النبهان ، الاتجاه الجماعى فى التشريع الاقتصادى الاسلامى ، مطبعة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، عام ١٩٨٤ .

٢٥ - دكتور منصور ابراهيم تركى ، الاقتصاد الاسلامى بين النظرية والتطبيق ، المكتب العربى الحديث ، عام ١٩٧٠ .

٢٦ - دكتور محمد عماره ، المعتزلة ومشكلة الحرية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بدون تاريخ .

٢٧ - دكتور محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ، الاثمان والاسواق ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، عام ١٩٨١ .

٢٨ - دكتور محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، عام ١٩٧٨ .

٢٩ - دكتور محمد محمود متولى ، الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، عام ١٩٧٤ .

٣٠ - دكتور محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ، الدخل والاستقرار ، مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، عام ١٩٨١ .



٢١ - دكتور محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، الرياض ، عام ١٩٨١ .

ثانيا : الكتب الاجنبية .

1. Andrew Skinner, Introduction to Wealth of Nations, Baltimore, Penguin, 1970.
2. B. Hasen & G. Marzouk, Development and Economic Policy in U.A.R. (EGYPT), North-Holland Publishing Company, Amsterdam, 1969.
3. Benjamin Higgins, Economic Development, W.W. Norton and Company Inc., New York, 1968.
4. Charles Bettelheim, Studies in the Theory of Planning, Asia Publishing House, New York, 1976.
5. C.P. Kindleberger, Economic Development, 2/e, London, 1965.
6. D. Bell and I. Kristol, the Crissis in Economic Theory, Basic Books, Inc., Publishers, New York, 1981.
7. E.K. Hunt, History of Economic Thought, A Critical Perspective, Wadsworth Publishing Company, Inc., Belmont, California, 1985.
8. Francis Bacon, The New Organon, Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1960.
9. H.L. Bhatia, History of Economic Thought, Vikas Publishing House, New Delhi. 1985.
10. J.A. Schumpeter The theory of Economic Development, Harvard University Press, 1955.
11. M.J. Jhingan, The Economics of Development Planning, 19 ed., Konark Publications, New Delhi, 1986.
12. P. Sraffa, Production of Commodities by Means of Commodities, Cambridge University Press, 1960.
13. V. Pavlov, India: Social & Economic Development, (18th - 20th), Progress Publisher, Moscow, 1975.

ثالثا : الدوريات الاجنبية .

14. A.A. Skinner, System of Power, Review of Social Economic, 1973, 31 (2).

بسم الله الرحمن الرحيم

قام بإعداد هذه النسخة pdf
وفهرستها ورفعها :
د محمد أحمد محمد عاصم
نسألكم الدعاء